الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الثامنة والستون

الجلسة العامة **٢٩**

الاثنين، ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد آش ..... (أنتيغوا وبربودا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية

البند ١٨ من جدول الأعمال

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تعقد الجمعية العامة الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية، الذي يعقد وفقا لقراري الجمعية ١٩٩/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٣٠٠/٦٧ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو يعقد في إطار البند ١٨ من جدول الأعمال، ”متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي لتمويل التنمية لعام ٢٠٠٢ والمؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٨“.

إن الموضوع العام للحوار الرفيع المستوى السادس هو ”توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والنتائج ذات الصلة التي خلصت إليها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“.

وسيشهد الحوار عقد جلسات عامة، وثلاث موائد مستديرة تفاعلية لأصحاب المصلحة المتعددين وحوار تفاعلي غير رسمي. ويرد البرنامج المفصل في يومية الأمم المتحدة.

سأدلي الآن ببيان.

يسرني أن أرحب بالمشاركين في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. كما أود أن أرحب ترحيبا خاصا بالوزراء، والممثلين الرفيعي المستوى وكبار مسؤولي الدول الأعضاء، والمؤسسات الإنمائية والمالية والتجارية، والمجتمع المدني والمشاركين من القطاع الخاص.

وفقا للقرار ٣٠٠/٦٧، يتمثل الموضوع العام لهذا الحوار في ”توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والنتائج ذات الصلة التي خلصت إليها المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة للأمم المتحدة: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“. وسوف يشمل هذا الحدث الذي يستمر ليومين سلسلة من الجلسات العامة ومناقشات المائدة المستديرة.

يجري الحوار في وقت توشك فيه ثلاث عمليات حكومية دولية هامة للأمم المتحدة تتعلق بالتنمية المستدامة وخطة

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتمويل التنمية على التلاقي عند نقطة واحدة. وبغية تحقيق تلك المعالم، فإن التمويل – وتحديدا تمويل التنمية – هو الإكسير أو شريان الحياة إن شئت القول، الذي نحتاجه.

يوفر حوارنا فرصة لبحث عدد من القضايا الرئيسية بالتفصيل، بما في ذلك أثر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية على إصلاح النظامين النقدي والمالي الدوليين، وأثره على التنمية، والخطوات التي اتخذت لمعالجة نقاط الضعف في القطاع المالي وآثارها على التنمية. وتشمل القضايا الرئيسية الأخرى وسائل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتعبئة التمويلين العام والخاص، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات التي مصدرها القطاع الخاص، وتعزيز التجارة الدولية والتمويل المستدام للديون في سياق تمويل التنمية. وتتمثل المسائل الرئيسية الأخرى التي يتعين استكشافها في الأدوار التكميلية للتمويلين العام والخاص وتعبئة الموارد المحلية والدولية من أجل التنمية، ودور التعاون الإنمائي المالي والتقني، بما في ذلك المصادر المبتكرة لتمويل التنمية، لتفعيل أنشطة تعبئة الموارد المالية المحلية والدولية، من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

مر أكثر من عشر سنوات على اعتماد زعماء العالم لتوافق آراء مونتيري لتوفير إطار للتمويل بغية المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وقد سعى توافق الآراء على وجه التحديد، إلى ”القضاء على الفقر، وتحسين الأوضاع الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة، وحماية بيئتنا“.

خلال أسبوعنا الرفيع المستوى الذي جرى مؤخرا في المناقشة العامة، سمعنا أنه قد جرى إنجاز الكثير منذ إعلان الألفية (القرار ٥٥/٢) الذي اعتمد في عام ٢٠٠٠، متبوعا بتوافق آراء مونتيري في عام ٢٠٠٢. لكن لا يزال ثمة الكثير مما يتعين القيام به. وكان التقدم المحرز فيما يخص تحقيق الأهداف الإنمائية متباينا بين البلدان وداخلها، وظهرت تحديات جديدة. سيكون المجتمع الدولي بحاجة إلى تسريع الجهود لتعبئة الموارد المالية من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وتمهيد الطريق لخطة التنمية لما بعد ٢٠١٥.

وحيث أنه لا يفصلنا سوى ٨٢٥ يوما على الموعد المستهدف لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يجري العمل حاليا على إعداد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بغية إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. ونحن بحاجة في نفس الوقت، إلى وضع إطار تمويل متكامل يبني على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، بينما نتصدى أيضا للتحديات الجديدة والناشئة.

تذكرنا الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة وتداعياتها بالهشاشة الشديدة التي لا يزال النظام المالي الدولي يعاني منها. ولا تزال الكثير من الاقتصادات المتقدمة، لا سيما في منطقة اليورو، تعاني من مشاكل الديون السيادية، وهشاشة القطاع المصرفي والضغوط المالية. كما تأثر النشاط الاقتصادي في البلدان النامية سلبا، ويرجع ذلك جزئيا إلى الآثار غير المباشرة المترتبة عن الضعف الاقتصادي الذي تعاني منه البلدان المتقدمة، فضلا عن المشاكل البنيوية التي تعاني منها اقتصاداتها المحلية.

ومن بين النتائج المترتبة عن ضعف وهشاشة حالة الاقتصاد العالمي، استمرار ارتفاع مستويات البطالة ونقص العمالة في جميع أنحاء العالم، وتباطؤ وتيرة الحد من الفقر. والأكثر من ذلك، وبينما يتعين أن نعترف بزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية من حيث القيمة الصافية، في عدد قليل من البلدان، بما في ذلك الجهات المانحة غير التقليدية، أدت الحالة السيئة للمالية العامة في كثير من البلدان إلى انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية. وهذا يعني بدوره تقليص المخصصات المالية للاستثمار في المجالات التي تعتبر بالغة الأهمية لتحقيق

الأهداف الإنمائية للألفية وتمويل أنشطة التنمية المستدامة فيما يخص الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

يفصلنا أكثر من عامين بقليل عن الموعد المستهدف في عام ٢٠١٥ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا هنا في الأمم المتحدة، على وشك الشروع في عملية تحول تهدف إلى وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتنفيذها لاحقا. ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى، أن تفي البلدان بالتعهدات والالتزامات التي قطعتها على نفسها، بما في ذلك تحقيق هدف الوصول بالمساعدة الإنمائية الرسمية إلى نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي. وذلك أحد السبل لضمان أن يمهد تسريع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الطريق لوضع الأمم المتحدة خطة تنمية قوية لما بعد عام ٢٠١٥، تشمل أهداف التنمية المستدامة، كما اتفقنا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد العام الماضي في البرازيل.

وخطة التنمية التي وضعناها لما بعد عام ٢٠١٥ يجب بالضرورة أن تكون خطة موحدة وأن تتطلب استراتيجية تمويلية متسقة من أجل تنفيذها. ولذلك يلزم من هذا ضرورة أن تبنى هذه الاستراتيجية على الاتفاقات الدولية القائمة، على النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وضرورة أن يوجد تعاون عالمي على شكل شراكات جامعة لعدة أطراف من أصحاب المصلحة فيما بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني لكي يتم تنفيذ الاستراتيجة بنجاح.

نحن بحاجة أيضا إلى التصدي للتحديات الراهنة، بما في ذلك تغير المناخ والأمن الغذائي والاستقرار المالي؛ والاستجابة للتحديات والفرص الجديدة والناشئة؛ وأن نكون ديناميين ومرنين. ويتطلب أي إطار جديد مزيدا من التماسك والاتساق بين مختلف عمليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتنمية المستدامة، والتمويل من أجل التنمية، حتى نتمكن من الإجابة على الأسئلة الرئيسية التالية: كيف يمكن لعملية تمويل التنمية أن تساعد على صياغة خطة الأمم المتحدة الإنمائية لما بعد عام ٢٠١٥، وكيف يمكن أن يتم إدماج الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في إطار تمويلي واحد؟

وسوف يتطلب تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ تعبئة موارد كبيرة، وعلى الرغم من أن التقديرات الأولية للاحتياجات من التمويل من أجل التنمية المستدامة غير دقيقة بالضرورة، تستخلص الدراسات دون استثناء أنها كبيرة للغاية. ولئن كان الوفاء بجميع التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لا يزال تكتسي أهمية، فمن الواضح أن احتياجات التمويل ستتجاوز موارد القطاع العام في العديد من البلدان. والخبر السار هو أن احتياجات التمويل المقدرة لا تمثل سوى نسبة صغيرة نسبيا من المدخرات العالمية. ومع ذلك يكمن التحدي الأوسع نطاقا في تعزيز نظام مالي يمكنه تحفيز إعادة توزيع نسبة مئوية صغيرة من الوفورات على الصعيد العالمي للتنمية المستدامة.

وعلى النحو المنصوص عليه في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، من الضروري أن يتوفر التمويل الخاص والعام من المصادر المحلية والدولية. والتعبئة الفعالة للموارد العامة المحلية ستتحقق في نهاية المطاف من النمو المحلي المستدام، الذي يتوقف بدوره على المؤسسات المحلية القوية ووضع سياسات اقتصاد كلي فعالة، وتمويل الديون المستدام وإيجاد نظام تجاري دولي عادل. كما أنها تتطلب الحكم الرشيد، بما في ذلك القضاء على الفساد والتبذير.

وستقوم الحاجة إلى مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل من أجل دعم المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية، وإلى زيادة تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصف ذلك مكملا للتعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون الثلاثي من أجل إتاحة المزيد من الفرص لتحقيق نمو اقتصادي مطّرد.

إن التمويل من أجل التنمية أمر بالغ الأهمية للتحقيق السريع للأهداف الإنمائية للألفية ولإرساء الأساس لخطة إنمائية قوية تضعها الأمم المتحدة لما بعد عام ٢٠١٥ مع أهداف التنمية المستدامة في جوهرها. وتتطلب هذه الخطة الموحدة استراتيجية تمويل تستند إلى الاتفاقات المنصوص عليها في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وتهيئ البيئة المؤاتية لتوفير وسائل التنفيذ ذات الصلة، ولا سيما التمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.

ويوفر هذا الحوار الرفيع المستوى الممتد ليومين فرصة مناسبة لتقييم مسألة التمويل من أجل التنمية المستدامة على نحو متكامل وفي سياق عملية التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. فلنكفل أن يكون هذا الحوار خطوة هامة في سعينا المشترك من أجل تحقيق التنمية المستدامة للجميع.

أعطي الكلمة الآن إلى الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أشكر الأعضاء والآخرين الحاضرين هنا اليوم على مشاركتهم، وأرحب بهم في هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. في عام ٢٠٠٢، اجتمع قادة العالم في مونتيري بالمكسيك لعقد المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. وساعدوا معا على تنفيذ شراكة جديدة جريئة من أجل التنمية.

وبعد مرور أكثر من عقد من الزمن، نجد أنفسنا نشهد مرحلة هامة أخرى. فنهاية عام ٢٠١٥ سوف تحل قريبا، ويجب علينا عدم ادخار أي جهد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول ذلك الموعد النهائي. وفي الوقت ذاته، نحن نعمل على إعداد إطار تنمية لما بعد عام ٢٠١٥ يتضمن مجموعة واحدة من الأهداف حيث تأتي في صميمها التنمية المستدامة. التمويل اللازم للتصدي لهذه التحديات سوف يكون كبيرا. وسوف يتطلب إطارا متينا، بما في ذلك الموارد العامة والخاصة.

وإنني أشعر بقلق بالغ إزاء الانخفاض الذي حدث مؤخرا في المساعدة الإنمائية الرسمية. ولا تزال مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن التنبؤ بها بالغة الأهمية بالنسبة للعديد من البلدان النامية، ولا سيما أكثر البلدان ضعفا. وأشجع جميع البلدان على الوفاء بتعهداتها وتحقيق أهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك من خلال شراكة بوسان لتعاون إنمائي فعال.

ومع ذلك، نحن نعلم أن التمويل الحكومي الدولي لن يكون كافيا من أجل بناء عالم أكثر استدامة ورخاء. فالتمويل والاستثمار من القطاع الخاص سيؤديان دورا متزايد الأهمية. وبوسع القطاع العام المساعدة على تعزيز الموارد الخاصة والتشجيع على الاستثمار الطويل الأجل. ولا تزال المالية العامة المحلية، بما في ذلك توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين إدارة الضرائب، أمورا بالغة الأهمية وتمثل الالتزام بالملكية الوطنية للحكومات لخططها الإنمائية. ويجب علينا أن نوحد قوانا من أجل القضاء على التدفقات المالية غير المشروعة، وتعزيز تنظيم سرية الاختصاصات وتعزيز استرداد الأصول.

كما يزداد التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ويشمل الآن العديد من المجالات الهامة، بما في ذلك الاستثمار في الهياكل الأساسية والتعاون التقني والبحث والتطوير وتبادل المعلومات.

ويجب علينا إذ نتطلع إلى المستقبل أن نضع الاستدامة في صلب عملية تمويل التنمية. ونعقد آمالا عريضة على لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، التي ستقترح خيارات للاستراتيجية من أجل تيسير تعبئة الموارد واستخدامها. إن عملية تمويل التنمية، بما تضمه من مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة وإسهامات هامة من المجتمع المدني، لا تزال تشكل أرضية للتعاون والتنسيق.

وإذ نعمل معا على صياغة رؤيتنا ومبادئنا وأهدافنا وغاياتنا في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فلتكن جهودنا

متشبثة باستراتيجية تمويل سليمة تقوم على المساءلة المتبادلة والمسؤوليات المشتركة. ونحن جميعا ندرك القيود المفروضة على التمويل اليوم، ومع ذلك، فمن الواضح أن النجاحات التي حققتها الأهداف الإنمائية للألفية وغير ذلك من المبادرات الإنمائية تبيّن أن الاستثمارات الذكية تحدث تغييرا يدوم في حياة الأسر والمجتمعات المحلية والمجتمعات. إن الالتزام المالي القوي تجاه التضامن الإنساني اليوم سيحسن الرخاء والأمن مستقبلا.

فلنمض معا بروح مونتيري إلى عصر جديد ولنعمل معا من أجل عالم أكثر استدامة وحياة كريمة للجميع. أشكر الجمعية على التزامها بهذه الأهداف، وأتمنى لها جلسة مثمرة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أذكر الأعضاء بأنه، عملا بقرار الجمعية العامة ٦٧/٣٠٠ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قررت الجمعية العامة أن طرائق هذا الحوار ستكون الطرائق نفسها الوارد في قرار الجمعية العامة ٦٥/٣١٤ المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

أعطي الكلمة الآن للسيد مسعود خان، الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

السيد خان (باكستان) نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية الذي تعقده الجمعية العامة.

لقد تحقق الكثير منذ اعتماد توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة في مجال تعبئة الموارد المحلية والدولية، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية، وفيما يتعلق بالنهوض بالتجارة الدولية وإدارة الديون الخارجية، بالإضافة إلى زيادة التماسك والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية من أجل دعم للتنمية.

وتوفر عملية تمويل التنمية أيضا إطارا للتمويل اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية، إلى جانب تحديد الشراكة الإنمائية العالمية الواردة في الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. وشهدنا تقدما ملموسا في سعينا إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتحققت العديد من الأهداف، في حين يتوقع تحقيق جميع الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. بل تمكنت أفقر البلدان أيضا من تحقيق مكاسب كبيرة. ومع ذلك، فإن التقدم المحرز ليس كافيا ولا يزال متفاوتا فيما بين البلدان وداخلها. وقد تسببت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية في انتكاسات خطيرة، وكشفت عن استمرار وجود أوجه للضعف الهيكلي في النظام النقدي والمالي العالمي. وإذ نقترب من عام ٢٠١٥، يجب علينا أن نعزز جهودنا من أجل حث الخطى في إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومن شأن ذلك أن يمهّد الطريق أيضا لوضع خطة طموحة للتنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

ويجب أن تستند خطة التنمية في المستقبل إلى إطار تمويل قوي، فضلا عن تعزيز الشراكة الإنمائية العالمية والبناء على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وهذا الإطار سيوفر أساسا قويا لضمان تحقيق التنمية المستدامة على الصعيد العالمي.

ويضطلع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بدور هام في النهوض بتمويل خطة التنمية. ففي عام ٢٠١٣، عقدنا العديد من المناقشات الهامة بهدف تقييم ومناقشة الخيارات الممكنة لتجديد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد بعثت تلك الاجتماعات بالعديد من الرسائل الهامة. والأهم من ذلك، أن الشراكة يجب أن تبني على قوة الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية، جنبا إلى جنب مع الشراكة الحالية، على النحو المنصوص عليه في إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وينبغي أن تأخذ الشراكة الجديدة أيضا في الاعتبار جميع التعهدات القائمة بشأن تمويل التنمية، فضلا عن الاستجابة

للتغيرات التي طرأت على البيئة العالمية، والتحديات الجديدة الناشئة.

لقد عقدنا في نيسان/أبريل هذا العام الاجتماع السنوي الخاص الرفيع المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وناقشنا خيارات تمويل خطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ بوصفها أحد المواضيع الرئيسية لتلك المناقشة. وتلا ذلك الاجتماع عقدُ المجلس الاقتصادي والاجتماعي حلقة نقاش بشأن تمويل التنمية المستدامة في دورة تموز/يوليه في جنيف.

وقد شددت تلك المناقشات على أن تعزيز استراتيجية تمويل التنمية يشكّل أولوية رئيسية بالنسبة للمجتمع الدولي في سياق سعيه إلى وضع خطة التنمية المستدامة. ونظرا للاحتياجات المالية الهائلة، فإنه يتعين الأخذ في الاعتبار بجميع موارد التمويل الداخلي والخارجي، في القطاعين العام والخاص في تلك الاستراتيجية، علاوة على تعزيز التكامل فيما بينها. وفي الوقت ذاته لا تزال الموارد العامة تكتسي أهمية بالغة. ومن الضروري أن تفي البلدان المتقدمة النمو بتعهداتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. ذلك أن البلدان النامية وأقل البلدان نموا تعاني بصفة خاصة من الانخفاض الذي حدث مؤخرا في المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي الوقت نفسه، فإن من الضروري زيادة تعبئة الموارد المحلية. ولا يزال التعاون الضريبي الدولي هاما للغاية. وقد نوقشت الوسائل الكفيلة بتحسين الترتيبات المؤسسية في مجال التعاون الضريبي في الاجتماع الخاص للجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية في أيار/مايو من هذا العام.

ويقينا فإن موارد التمويل العامة وحدها ليست كافية. ويتعين أن تولي استراتيجية تمويل التنمية المستدامة أهمية قصوى لتوجيه تدفقات التمويل الخاص نحو الاستثمارات في مجال تحقيق التنمية المستدامة. ويمكن استخدام الأموال العامة في تعزيز موارد القطاع الخاص. وقد قدّمت الأمثلة على استخدام الاستراتيجيات المبتكرة في تحقيق ذلك الهدف في حلقة النقاش التي عقدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا شك أن وجود نظام مالي أكثر استقرارا، إلى جانب إيجاد بيئة مواتية للسياسات يأتيان ضمن الشروط اللازمة لتيسير تلك الاستثمارات، وخاصة في المجالات التي لا يتوفر لها التمويل الكافي في الوقت الراهن من قبل القطاع الخاص. وتشمل تلك المجالات الاستثمارات في الهياكل الأساسية في الأجل الطويل، والاستثمارات التي تنطوي على مخاطر أكبر، مثل المشاريع التجارية الصغيرة والمتوسطة الحجم، وابتكارات وتكنولوجيات الحد من انبعاثات الكربون، علاوة على تمويل المشاريع العالمية.

وناقشنا أيضا معالم وأهداف تحديد وتعزيز الشراكة العالمية للفترة ما بعد عام ٢٠١٥ وفي الاجتماع السنوي الرفيع المستوى المعقود في نيسان/أبريل، وفي الندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي المعقود في إثيوبيا في حزيران/يونيه من هذا العام. وقد دعت الجمعية العامة في أحدث قرار لها بشأن تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي (القرار ١/٦٨) المجلس إلى زيادة تعزيز الحوار فيما يتعلق بالتمويل لأغراض تنفيذ خطة التنمية من خلال تحسين الترتيبات القائمة، بما في ذلك اجتماعه الخاص الرفيع المستوى مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، المقرر عقده مباشرة بعد الاجتماعات السنوية التي تعقد في موسم الربيع للفريق المشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ولجنة التنمية وينبغي للمجلس أيضا أن يواصل تخصيص أوقات محددة للمداولات والنظر في متابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

وتشمل عملية تمويل التنمية العديد من العناصر الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وما يزال توافق

آراء مونتيري وإعلان الدوحة يشكلان مرجعيتين رئيسيتين في مجال التعاون الإنمائي الدولي.

وإذ نعمل على وضع الخطة الإنمائية الجديدة خلال الأشهر المقبلة، فإنه يتعين علينا كفالة التماسك والاتساق بين عملية تمويل التنمية وإيجاد وسائل التنفيذ اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يبني تقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، الذي سيقدم في غضون عام، على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وأن يوفر لنا الخيارات المتعلقة بوضع استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة. وإنني على ثقة بأن من شأن مداولاتنا خلال اليومين القادمين أن توفر لنا آراء هامة صوب وضع إطار للتمويل وتعزيز الشراكة من أجل التنمية المستدامة في سياق عالمي جديد. وأتمنى للجميع مناقشات مجدية وبروح من التعاون المفيد.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد موخيسا كيتويي، الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

السيد كيتويي (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) (تكلم بالإنكليزية): إنه لمن دواعي سروري أن أخاطب الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية، وأن أقدم بإيجاز بعض الأفكار عن حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري و، الأهم من ذلك، اقتراحات لما ينبغي القيام به في المستقبل.

بعد سنوات من الإهمال، أعاد مؤتمر مونتيري التمويل الإنمائي بقوة إلى جدول الأعمال متعدد الأطراف. بيد أننا نعلم جميعا التقدم البطيء الذي أحرز منذ ذلك الحين. وكما ذكر المتكلمون الآخرون صباح اليوم، بعد مرور خمس سنوات على الأزمة العالمية، يتدنى مستوى تمويل التنمية عبر جميع المجالات. وما فتئت الديون العامة تتصاعد. وانخفضت المساعدات الإنمائية الرسمية إلى ما يقرب من ١٢٦ بليون دولار في عام ٢٠١٢، وتتعرض إلى المزيد من الضغوط المؤدية إلى هبوطها. وفي العام نفسه، شهدت الدول النامية تراجعا في نمو صادراتها ليصل إلى حوالي ٣,٨ في المائة و ٤ في المائة انخفاض فعلي في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، لتصل إلى ما يربو على ٧٠٣ بليون دولار. ولم يشهد تحسنا طفيفا إلا التحويلات المالية فحسب، التي تبلغ ما يقرب من ٣٧٥ بليون دولار في ٢٠١٢، ولكن لا تزال هذه التدفقات بحاجة إلى توجيهها بشكل أفضل في الاستثمارات الإنتاجية.

وبينما تتدنى إمدادات التمويل الإنمائي، تتصاعد الاحتياجات. وإضافة إلى الاحتياجات الحالية بغية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بشكل كامل، يجب علينا النظر في تكاليف خطة التنمية الأوسع نطاقا لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الحاجة إلى تخفيف تغير المناخ والتكيف معه، الأمر الذي سيتطلب تحولا لم يسبق له مثيل في أنماط الإنتاج والاستهلاك في الاقتصاد العالمي. إن تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أيا كان شكلها النهائي، سيتطلب استثمارات أعلى بكثير من المستويات الحالية في الزراعة، والبنية التحتية وغيرها من مجالات الاستثمار المستدام. فعلى سبيل المثال، في مجال الزراعة، تقدر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة أن هناك حاجة إلى استثمارات جديدة بمبلغ ٨٣ بليون دولار سنويا لتلبية الطلب المتوقع على المنتجات الزراعية في عام ٢٠٥٠ في ٩٣ بلدا ناميا. ومن ذلك المبلغ، تتطلب أفريقيا جنوب الصحراء وحدها أكثر من ١٠ بلايين دولار سنويا.

وحينما يتعلق الأمر بالبنية التحتية، يقدر معهد ماكينزي العالمي أنه تقوم حاجة إلى نحو ٥٧ تريليون دولار في إجمالي الاستثمارات في البنية التحتية العالمية بين اليوم وعام ٢٠٣٠، وأغلبها في العالم النامي. واحتياجات البنية الأساسية السنوية في أفريقيا هي ٩٣ بليون دولار على الأقل.

وفيما يتعلق بالتصدي لتغير المناخ، قدرت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الدولية التابعة للأمم المتحدة ١,٩ تريليون دولار سنويا من احتياجات التمويل الإضافي.

وفي ضوء ذلك، أود أن أقول بضع كلمات بشأن رؤيتي للمضي قدما. يجب أن تكون الأولوية الأولى، بطبيعة الحال، التنفيذ وتوسيع النطاق. ونظرا للزيادة في احتياجات التمويل، لم يعد بوسعنا التغاضي عنها. يجب علينا أن ننفذ الالتزامات التي قطعت. لكن علينا أيضا أن ننظر أبعد من مونتيري صوب خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. نحن بحاجة إلى صياغة إطار استراتيجي عالمي للاستثمار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن يشمل هذا الإطار ثلاثة عناصر أساسية هي: تعبئة الموارد، وتوجيهها إلى القطاعات ذات الأولوية وتعظيم تأثيرها الإنمائي على أرض الواقع.

وفيما يتعلق بتعبئة التمويل، من الواضح أن المصادر العامة يجب أن تزيد بشكل ملحوظ. حتى فيما يلزم من استغلال المصادر الخاصة وتسخيرها بطريقة أكثر فعالية. وهنا الأخبار ليست كلها سيئة. هناك مجموعة كبيرة من رأس المال المحتمل متوفرة لاستغلالها. وأود أن أذكر مثالين فحسب من هذا القبيل. أولا، الأصول التي تحتفظ بها الصناديق السيادية اليوم تقترب من ٥,٨ ترليون دولار، وبينما معظمها استثمار في حافظة الأوراق المالية في الاقتصادات المتقدمة، تبذل جهود لتوجيه حصة منها لمشاريع البلدان النامية. ثانيا، وصلت حيازات صندوق المعاشات التقاعدية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وحدها إلى ٢٠ تريليون دولار. وبينما توجد قواعد صارمة بشأن كيفية استخدامها، كما هو الحال مع الصناديق السيادية، يمكن أن تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل التنمية.

وسيتطلب تسخير وتوجيه تلك الموارد إلى مشاريع الاستثمار المستدامة في الدول النامية تفكير السياسة المبتكرة. وكمثال على ذلك، أعددنا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إطارا لسياسة الاستثمار من أجل التنمية المستدامة، يهدف إلى تعميمها في نظم الاستثمار الوطنية والدولية.

والمسألة الثانية التي أود أن أسلط عليها الضوء هي تحديد الأولويات. يجب علينا توجيه الموارد التي تم تعبئتها استراتيجيا في القطاعات ذات الأولوية والبلدان المستهدفة. وأود أن أكرر هنا أنه بينما يتحول الاهتمام العالمي بالفعل إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، لا يزال أمامنا قدر كبير من العمل الذي يتعين القيام به لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكن أن تعطي الاستثمارات المحددة الأهداف لدعم القطاعات والمشاريع الرئيسية، لا سيما في أقل البلدان نموا، الدفعة الأخيرة. وفي إعطاء الأولوية لتخصيص موارد التنمية، يجب علينا أيضا أن نضع في اعتبارنا أن الإنجازات الاجتماعية، مثل تحسين الرعاية الصحية والتعليم، لن تكون في نهاية المطاف مستدامة إلا إذا عززت من نمو اقتصادي متين. في الواقع، كان النمو الاقتصادي الشامل العامل الأكثر أهمية في التقدم المحرز فيما يتعلق بالعديد من الأهداف الإنمائية للألفية. ولذلك ينبغي أن تزيد المساعدات والاستثمارات التي تستهدف القطاعات الاقتصادية وبناء القدرات الإنتاجية.

أما المسألة الثالثة فهي فعالية الرصد. انعقد مؤتمر مونتيري في ضوء الأهداف الإنمائية للألفية، ولكن الالتزامات التي قطعت فيما يتعلق بالهدف الإنمائي الثامن للألفية، والشراكة الإنمائية، أقل طموحا من تلك الواردة في وثيقة مونتيري. حتى فيما يتعلق بالمعيار الأكثر محدودية، لم يكن ثمة تقدم يذكر. وبينما يشرع المجتمع الدولي في التفكير في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، نحن بحاجة لتبني عملية التمويل الإنمائي كخارطة طريق لمعالجة المسائل الاقتصادية والمالية الشاملة والمترابطة، التي ستحدد مدى نجاحنا في جعل التنمية عملية مستدامة وشاملة حقا. من الناحية المثالية، ينبغي أن تشمل أهداف التنمية المستدامة هدفا مماثلا للهدف الثامن من الإهداف الإنمائية للألفية، ولكن على أساس تمويل أوسع نطاقا للعملية الإنمائية.

والمسألة الرابعة والأخيرة التي أود طرحها اليوم هي الإصلاح الشامل. فمن بين جميع الفصول في مونتيري والوثائق

الختامية للدوحة، الفصل الذي يتناول المسائل العامة كان الأقل حظا في التقدم المحرز في التنفيذ. ومن غير المتصور أنه حتى بعد أكبر أزمة مالية خلال ٧٠ عاما، ظلت إصلاحات الحكم المالي على المستوى العالمي محدودة ومخصصة. وستتطلب معالجة جذور الأزمة الحالية إصلاحات أعمق بكثير للنظام المالي العالمي. وتشمل التدابير الرامية إلى تحسين تنظيم التدفقات المالية المضاربة، وتحسين إدارة سعر الصرف ومنع تراكم الاختلالات العالمية. والأهم من ذلك، يجب أن يكفل الإصلاح خدمة التمويل العالمي الاقتصاد الحقيقي ويدعم الأنشطة الإنتاجية.

ولا يمكن حتى الآن، لأي إصلاح للنظام المالي أن يصبح مشروعا إلا إذا مثلت البلدان النامية تمثيلا كافيا في المؤسسات المالية العالمية، وسمعت أراءها. ويمكن أن تقدم الأمم المتحدة، باعتبارها المؤسسة الوحيدة ذات العضوية الشاملة، إسهاما هاما في المداولات بشأن إصلاح الإدارة العالمية.

بينما نجتمع هنا اليوم، يجري تكثيف المداولات بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في جميع أرجاء العالم. ولكن أي طائفة جديدة من الأهداف الإنمائية لن تكون مجدية من دون احراز تقدم تكميلي في التمويل. لذلك ينبغي أن يكون تنفيذ تمويل التنمية وتوسيع نطاقه جزءا لا يتجزأ من هذه المناقشة بوصفه عنصرا حفازا رئيسيا لإحراز تقدم في التنمية ما بعد عام ٢٠١٥.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود الآن أن انتقل إلى بعض المسائل التنظيمية المتعلقة بإدارة الجلسات. بالنسبة لطول البيانات، نحض المتكلمين على قصر بياناتهم على خمس دقائق بالنسبة للبيانات التي يُدلى بها بصفة وطنية وعلى سبع دقائق عند الإدلاء ببيانات بالنيابة عن المجموعات، على أن يكون مفهوما أن ذلك لا يحول دون توزيع نصوص أكثر استفاضة. أناشد المتكلمين التعاون في هذا الصدد.

لمساعدة المتكلمين في إدارة وقتهم، تم تركيب نظام ضوئي على منصة المتكلمين. يعمل ذلك النظام على النحو التالي: يُضاء مصباح أخضر عندما يبدأ المتكلم بإلقاء بيانه، ثم يُضاء مصباح برتقالي قبل ٣٠ ثانية من نهاية الدقائق الخمس المحددة، ثم يظهر ضوء أحمر عند انقضاء مدة الدقائق الخمس المحددة.

السيد باك (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): ترحب أستراليا بالفرصة التي يوفرها هذا الحوار لتقييم إنجازات تمويل التنمية والتحديات التي تواجهه. كذلك حان وقت للتذكير بالحقائق الدولية، وتحديد المصادر، ونُهج التمويل التي سوف تدفع حقاً بالتنمية. يجري العمل حاليا على وضع إطار للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بدأت حاليا المناقشات حول الكيفية التي يمكننا بها تنفيذ وتمويل التنمية. ولكن العالم تغير منذ أن التزمنا بالأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠٠٠، وبتمويلها فيما بعد.

لقد غير النمو الاقتصادي السريع والمستدام في آسيا القدرات الاقتصادية والمالية في المنطقة، مع ما لذلك من آثار عالمية. منذ الأزمة المالية العالمية، قادت البلدان النامية عملية الانتعاش في التجارة العالمية. إنها القوة المحركة للنمو في الاقتصاد العالمي، وهو اتجاه من المتوقع استمراره. وقد أحدثت تلك التغييرات تحولات في الحجم النسبي وفي أهمية سائر أنواع التمويل المتاحة للبلدان النامية.

لقد ارتفع الإنفاق الحكومي المحلي في البلدان النامية من ٢,٢ تريليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٥,٩ تريليون دولار في عام ٢٠١١. وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية من ١٥٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٥٠ مليار دولار في عام ٢٠١١، مما يمثل زيادة بنسبة أربعة إضعاف. وبالمقارنة، زادت المساعدة الإنمائية الرسمية من ٨٠ مليار دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ١٣٠ مليار دولار بعد عشر سنوات. بيد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال مصدرا هاما لتمويل التنمية، وخاصة في الاقتصادات الصغيرة. ولا تزال تؤدي

دوراً هاما في دعم الإصلاحات الاقتصادية والحكم الصالح، وتعزيز سيادة القانون وبناء القدرات الإنتاجية في القطاعات المتصلة بالتجارة. بينما لا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تُمثل أكبر تدفق دولي للتمويل في ٤٣ بلدا، فقد كانت في عام ١٩٩٠ أكبر مصدر للتمويل في ٩٥ بلدا. لذلك تقلصت أهميتها في العديد من البلدان. أما في العديد من البلدان النامية، لا سيما في آسيا وفي الاقتصادات المتنامية بسرعة في أفريقيا، أثبتت مصادر أخرى للتمويل بأنها أكثر فعالية في توليد النمو الاقتصادي.

وفر توافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي وإعلان الدوحة لتمويل التنمية أساسا جيدا للمناقشات بشأن تمويل إطار العمل لما بعد ٢٠١٥. لقد أبرز توافق آراء مونتيري مصادر متعددة لتمويل التنمية على الصعيدين المحلي والدولي، بما في ذلك مصادر التمويل من القطاعين العام والخاص، ودور التجارة كمحرك للتنمية وأهمية الإدارة المستدامة للديون. أكد توافق آراء مونتيري أيضا أهمية أي نظام دولي ممكّن في الميادين المالية والنقدية والتجارية يفضي إلى التنمية.

من الواضح أن التجارة لا تزال محركاً هاما للتنمية. ومن خلال التجارة يمكن فتح الباب أمام النمو الاقتصادي في البلدان النامية. لذلك سوف تواصل أستراليا العمل من خلال منظمة التجارة العالمية لتعزيز تحرير التجارة على الصعيد العالمي، وعلى الصعيدين الإقليمي والثنائي. وسيكون ذلك الموضوع الرئيسي بالنسبة لنا عندما نترأس مجموعة العشرين في عام ٢٠١٤.

ثمة مصادر أخرى للتمويل تتزايد أيضا في أهميتها. فالمساعدة الإنمائية الخاصة المقدمة من الأفراد من خلال المنظمات غير الحكومية، والمؤسسات، والمنح التي تقدمها الشركات كلها تنمو بخطى أسرع بكثير من المساعدة الإنمائية الرسمية، على الرغم من أنها تنبع من قاعدة صغيرة. وعلاوة على ذلك، فإن التعاون الإنمائي من جانب البلدان النامية – التعاون بين بلدان الجنوب – سيكون جزءا لا يتجزأ من تمويل الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥.

منذ توافق آراء مونتيري، ما برحت هناك زيادة في التركيز على أهمية تنشيط القطاع الخاص في البلدان النامية لتحريك النمو الاقتصادي في الأجل الطويل. وسوف يوفر القطاع الخاص رأس المال للاستثمار وحلولا مبتكرة لمواجهة التحديات الإنمائية. لذلك فإن تهيئة بيئات محلية ودولية لبناء قطاع خاص قوي عنصر حاسم لتمويل التنمية.

انصب التركيز في توافق آراء مونتيري على تعبئة الأموال من أجل التنمية. فتعبئة الأموال مسألة هامة، لكنها لن تكون كافية. إذ أننا نحتاج في هذا الوقت إلى توسيع نطاق تركيز مناقشاتنا لننظر في الكيفية التي يمكن بها للبلدان الفقيرة الحصول على التدفقات الدولية للتمويل وجذبها. لقد أظهرت تجربة السنوات العشر الماضية أن العديد من البلدان الصغيرة، وأقل البلدان نمواً والدول الضعيفة إلى حد كبير التي فاتها قطار النمو الذي تتمتع بها البلدان النامية التي تمكنت من الحصول على فرص التجارة والاستثمار الدوليين. لذا من الحيوي مساعدة البلدان الآنفة الذكر في الحصول على فرص مماثلة. وإن إنفاق الأموال على نحو فعال لزيادة مساهمتها في النمو الاقتصادي إلى الحد الأقصى سيكون جزءا آخر لا يتجزأ من خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

نتوق إلى المناقشات بشأن تمويل التنمية المترسخة في الواقع الاقتصادي العالمي الراهن. فنحن بحاجة إلى التعلم من الجماهير ومن خبرة القطاع الخاص، والاهتداء بهذه الخبرة عند اتخاذ القرارات المتعلقة بالتمويل في المستقبل. نحن بحاجة إلى تطوير شراكات قوية مع طائفة من الجهات الفاعلة في التنمية، لا سيما القطاع الخاص. إن أستراليا ملتزمة بالقيام بدورها في هذا الجهد. ويقتضي الأمر اتخاذ خطوات محددة لمساعدة

البلدان النامية في بناء مصادر متعددة للتمويل والوصول إلى تلك المصادر واستخدامها استخداما فعالا للدفع بالنمو الاقتصادي المستدام.

السيد تومسون (فيجي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء الـ ١٣٣ في مجموعة السبعة والسبعين والصين.

أود أن أشكر الرئيس على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الموضوع الهام الذي يركز على حالة التنفيذ والمهام المقبلة في ما يتعلق بتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. كذلك أود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة (A/68/357).

إن مجموعة السبعة والسبعين والصين تتشاطر عددا من الشواغل المحددة في تقرير الأمين العام (A/68/357)، لا سيما في مجالات التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية، والتجارة الدولية، والديون الخارجية والحاجة إلى معالجة المسائل النُظُمية لتعزيز تماسك واتساق النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية.

واتساقا مع موضوع الحوار الرفيع المستوى، تود المجموعة أن تشير إلى الفقرة ٩٠ من إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية وما تقرر في القرار ١٩٩/٦٧ بعقد مشاورات غير رسمية بهدف البت بشكل نهائي في ضرورة عقد مؤتمر متابعة بشأن تمويل التنمية بحلول عام ٢٠١٣. ومع تبقي أقل من ثلاثة أشهر قبل نهاية عام ٢٠١٣، نود أن نناشد الرئيس، بصفته رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين، تعيين ميسرين مشاركين قبل نهاية العامة وعقد مشاورات حكومية دولية مفتوحة وشاملة ومباشرة، بمشاركة جميع الدول الأعضاء، بشأن جميع المسائل المتصلة بالمؤتمر.

وفي ضوء مؤتمر قمة التنمية على مستوى رؤساء الدول والحكومات، المقرر أن يعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، من أجل اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ترى المجموعة انه ينبغي عقد مؤتمر دولي للمتابعة بشأن تمويل التنمية قبل نهاية عام ٢٠١٥، بغية إسهام المؤتمر على نحو مجد في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفيما يتعلق بطرائق تمويل التنمية والترتيبات لتعزيز عملية المتابعة، تؤكد المجموعة مجددا على دعوتها إلى إنشاء آلية متابعة مناسبة في إطار منظومة الأمم المتحدة، وهي لجنة أو هيئة فرعية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي معنية بتمويل التنمية لسد الفجوة بين وضع السياسات وتنفيذ الالتزامات، وأيضا لكفالة تقديم الدعم اللازم لتنفيذ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

وترحب المجموعة بقرار الجمعية العامة أن تعقد في الدورة الحالية جلسة منفصلة للجنة الثانية في إطار البند ”المسائل المتعلقة بسياسة الاقتصاد الكلي“ لمناقشة اتخاذ إجراءات للاستجابة للأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية، باعتبارها إسهاما إضافيا في متابعة المؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية.

ونظرا لأهمية ذلك البند من جدول الأعمال للبلدان النامية، ستقدم المجموعة إلى دورة اللجنة الثانية المقبلة أربعة مشاريع قرارات متصلة بالتجارة الدولية والتنمية، والنظام المالي الدولي والتنمية، واستدامة الدين الخارجي والتنمية، والسلع الأساسية.

وتكرر مجموعة الـ٧٧ والصين رأيها الذي مفاده أنه لا يمكن استخدام الأزمة المالية والاقتصادية العالمية مبررا مناسبا للدول المتقدمة النمو الشريكة لكي تتجنب تنفيذ التعاون المالي والفني الدولي القائم من أجل التنمية. ومن قبيل المفارقة أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال تتدنى فيما أكد قادتنا

مؤخرا، في المناسبة الخاصة بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، على التزامهم بتسريع إحراز التقدم نحو بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية في الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥ وتوقعهم وضع خطة جريئة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يكون القضاء على الفقر وتحقيق الاستدامة في صميمها.

ومع أن المساعدة الإنمائية الرسمية وحدها غير وافية لتلبية احتياجات التنمية المستدامة كاملة في البلدان النامية، فإنها تظل بالغة الأهمية للبلدان التي لا تحظى بموارد وافية لتحقيق الأهداف الإنمائية. وتعزيز تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية وثباته واستدامته أمر أساسي للتصدي للتحديات الإنمائية المستمرة، فضلا عن التحديات الجديدة والناشئة في البلدان النامية، لا سيما في أقل البلدان نموا. وفي ذلك الصدد، تعرب المجموعة عن قلقها العميق لأنه، وللمرة الثانية، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية لعامين متعاقبين ولأن البلدان المتقدمة النمو، مع حالات استثنائية قليلة، لا تزال بعيدة عن بلوغ الهدف المعلق لفترة طويلة المتمثل في حشد نسبة ٧,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي باعتباره مساعدة إنمائية رسمية تقدم للبلدان النامية، بما في ذلك غاية تخصيص نسبة تتراوح بين ١٥,٠ و ٢٠,٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا.

وعلاوة على ذلك، ونظرا لإلحاح تغير المناخ وجديته، لا بد أن تمنح أولوية لتشغيل صندوق المناخ الأخضر ورسملته بحلول عام ٢٠١٤ ولزيادة موارده لتصل إلى ١٠٠ بليون دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وفي سياق التنمية المستدامة، سيضطلع الصندوق بدور رئيسي في توجيه الموارد المالية الجديدة والإضافية والكافية والثابتة إلى البلدان النامية وسيحفز التمويل المتصل بتغير المناخ، العام والخاص على السواء، وعلى كلا الصعيدين الدولي والوطني.

وتقر مجموعة الـ٧٧ بان إنشاء آليات ابتكارية للتمويل يمكن أن يقدم إسهاما ايجابيا في مساعدة البلدان النامية على حشد موارد إضافية من أجل التنمية على أساس مستقر وثابت وطوعي.

ونؤكد مجددا على أن ذلك التمويل ينبغي ألا يحل محل المصادر التقليدية لتمويل التنمية أو يؤثر سلبا على مستوى هذه المصادر، بما في ذلك المساعدة الإنمائية الرسمية. ونرى انه أحرز تقدم كبير في إيجاد مصادر ابتكارية لتمويل التنمية، بالرغم من انه من الأهمية بمكان زيادة المبادرات الحالية وإنشاء آليات جديدة، عند الاقتضاء. وينبغي أن تظل الأولويات مركزة، بشكل خاص، على تقديم موارد إضافية ومستقرة وتكميلية لتمويل التنمية التقليدي، لا سيما لصالح البلدان النامية.

كما أن توافق آراء مونتيرى وإعلان الدوحة يشددان على أهمية التحويلات المالية بالنسبة للتنمية. وتؤيد المجموعة دعوة الأمين العام، الواردة في تقريره (A/68/190)، بلدان المصدر والمقصد إلى التعاون بهدف تخفيض تكاليف المعاملات المتعلقة بالتحويلات، وحيثما أمكن، تخفيف الحواجز القانونية والحواجز المتعلقة بالتمويل أمام تحويلات المهاجرين والتدفقات المالية الأخرى.

إن أزمة الديون مكلفة ومعطلة وتتبعها في كثير من الأحيان تخفيضات في الإنفاق العام، مما يؤثر سلبيا على البلدان النامية. ولا يوجد أي طريق نحو النمو أو نجاح في القضاء على الفقر تحت وطأة ديون لا يمكن استمرار تحملها. ولذلك، فان تخفيف عبء الديون وإدارة الديون السيادية مسألتان أساسيتان للبلدان النامية. وفي ذلك الصدد، تكرر المجموعة دعوتها المجتمع الدولي إلى الإسراع بفحص خيارات لإنشاء آلية فعالة ومنصفة ودائمة ومستقلة وملائمة للتنمية لإعادة هيكلة الديون وتسوية الديون الدولية.

وتنظر المجموعة للتجارة الدولية باعتبارها محركا للتنمية. وفي ذلك الصدد، فان إنشاء نظام تجاري منصف ومتعدد الأطراف أمر أساسي من أجل ضمان النمو المستدام في التجارة العالمية وإيجاد سبيل جديد لوصول البلدان النامية إلى الأسواق والفرص. ونعتقد أن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية، المقرر انعقاده في بالي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، سيتيح فرصة للنهوض بمفاوضات جولة الدوحة التجارية وللخروج من المأزق الذي طال أمده. وينبغي لمؤتمر بالي أن يحترم احتراما كاملا الولاية الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية وان يأخذ بعين الاعتبار احتياجات البلدان النامية وأولوياتها.

وأخيرا، تود مجموعة الـ٧٧ والصين أن تؤكد على أهمية تهيئة بيئة دولية مؤاتية وتمكينية لاستكمال الجهود الوطنية التي تبذلها البلدان النامية في القضاء على الفقر والنهوض بمستوى التنمية فيها. ولا بد من معالجة أوجه القصور في نظم المؤسسات النقدية والمالية والاقتصادية الدولية بإجراء إصلاحات جدية. والمطلوب وضع إطار أكثر شمولا للإدارة الاقتصادية الدولية بغية تحسين عمل تلك المؤسسات واستقرارها ومرونتها. وهو أمر يتطلب تعزيز دور الأمم المتحدة وزيادة فعاليتها، بما في ذلك إقامة حوارات رفيعة المستوى مع جميع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية وغيرها من أصحاب المصلحة ذوي الصلة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدي، على تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى الحسن التوقيت والهام. ونشكر الأمين العام على تقريره (A/68/221). وفعلا، نحن نشاطر الآراء التي أعرب عنها رئيس مجموعة الـ٧٧ والصين، التي نشكل جزءا حيويا منها.

ونعقد هذه الحوار في وقت يتسم بالكثير من عدم اليقين، وفي الوقت نفسه، يستم بأمل كبير. ويتعلق عدم اليقين بالحالة فيما يتعلق بالاقتصاد العالمي، الذي لم يتعاف بعد بشكل كامل من الأزمة التي بدأت قبل خمس سنوات.

وعلى الرغم من حدوث تحسن بلا شك، فإن الانتعاش بطيء. ومن ناحية أخرى، فإن الحالة الإيجابية غير المسبوقة التي تميز العديد من الاقتصادات في العالم النامي، بما في ذلك اقتصادات في أفريقيا، تبعث على الأمل.

ونحن نذكر جميعا أن المناسبات الرفيعة المستوى بشأن الأهداف الإنمائية للألفية التي عُقدت قبل أسبوعين خلصت إلى أن هناك المزيد الذي ينبغي القيام به إذا أردنا بلوغ الأهداف بحلول الموعد النهائي. وقد بينت هذه النتيجة مرة أخرى وعلى نحو واضح تماما أن تعزيز التعاون الإنمائي الدولي أمر أساسي لتحقيق هذه الأهداف. وبينما نقف على أعتاب حقبة جديدة ونشرع في مهمة إنشاء إطار إنمائي عالمي جديد، ينبغي أن يظل التعاون الإنمائي الدولي في صميم هذه العملية.

في غضون أيام قليلة، يجتمع وزراء مالية ومحافظو مصارف مركزية ومسؤولون تنفيذيون في القطاع الخاص وأكاديميون من مختلف أنحاء العالم في واشنطن، العاصمة، لحضور الاجتماع السنوي لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. ونعتقد أن الاجتماع سيكون فرصة ينبغي لصانعي السياسات الاستفادة منها بصورة فعالة للتداول والاتفاق على التدابير الملموسة التي ينبغي اتخاذها، ليس لتسريع انتعاش الاقتصاد العالمي فحسب، ولكن أيضا لوضع الأساس لزيادة الاستعداد للمشاركة في تمويل التنمية بصورة فعالة. ولكي يتسنى للبلدان المنخفضة الدخل تخفيف آثار التباطؤ الاقتصادي العالمي، من المهم للغاية أن تستمر في إعادة بناء دفاعاتها المالية للمحافظة على النمو والحفاظ على الإنفاق في القطاعات الاجتماعية والاستثمارات العامة. ونأمل أن يكون ذلك من بين توصيات السياسات الرئيسية التي سيخرج بها ذلك الاجتماع.

صحيح أنه تم اتخاذ بعض الخطوات خلال العقد المنقضي لتنفيذ توافق آراء مونتيري، ولكن الأمر لا يزال يتطلب القيام بما هو أكثر من ذلك بكثير. فوفقا لتقرير الأمين العام (A/68/357)، انخفضت المساعدة الإنمائية الرسمية بالقيمة الحقيقية للسنة الثانية على التوالي في عام ٢٠١٢، حيث لا يزال العديد من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية غير قادرين على تحقيق هدف الـ ٠,٧ في المائة. كما انخفضت المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا، ولم يحقق سوى ١٠ من أعضاء اللجنة الهدف. وما قاله الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أمام هذا الاجتماع هو كلام في محله تماما في الواقع. ولذلك، من المهم للغاية أن يفي الشركاء في التنمية بالالتزامات التي قطعوها في مونتيري والدوحة إذا أردنا أن نشرع في رحلة واعدة في عام ٢٠١٥.

ويتعين علينا أيضا بذل جهود أكثر تصميما من ذلك بكثير، تتجاوز الظروف الحالية، لمواجهة التحديات الجديدة والناشئة مثل تغير المناخ. ونحن بحاجة إلى تضافر الجهود لإنشاء نظام ملزم بشأن المناخ يتضمن أهدافا محددة بحلول عام ٢٠١٥. ويجب أن يلتزم شركاؤنا في التنمية في العالم المتقدم النمو بجمع ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ لصالح صندوق المناخ الأخضر من أجل مساعدة البلدان النامية على التكيف بطريقة مجدية مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

وفي العام الماضي، في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠)، اتخذنا قرارا تاريخيا اتفقنا بموجبه على أن الفقر المدقع هو التحدي الرئيسي الذي يواجه المجتمع الدولي وأنه يجب التصدي له في سياق التنمية المستدامة، مع أخذ مصالح الأجيال الحالية والقادمة في الاعتبار بالتركيز على الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وبخصوص التحدي الأساسي الذي نواجهه، ألا وهو الفقر، يجب التأكيد على أنه لا يمكن تصور القضاء عليه بطريقة مستدامة خارج سياق تحقيق قيمة مضافة – التوسع في الصناعات التحويلية والتصنيع. وبعبارة أخرى، يجب مساعدة بلدان مثل البلدان الأفريقية في جهودها الرامية لإحداث تحول هيكلي، والذي من دونه لا يمكن اتخاذ خطوات فعالة للقضاء على الفقر. ونرى أن هذا هو نفس الاقتناع الذي ينبغي أن يوجه الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

لقد قطعنا في أفريقيا أشواطا كبيرة في تحقيق أهدافنا الإنمائية. وتضم أفريقيا الآن بعضا من أسرع الاقتصادات نموا في العالم. وتدفق الاستثمار المباشر الأجنبي في تزايد أيضا، حيث تقوم الاقتصادات الناشئة بدور رئيسي، خاصة في القطاعات الحيوية التي تساهم في عملية التنمية في القارة.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات، لم يتطور الهيكل الاقتصادي للعديد من بلدان القارة بالقدر الكافي حتى الآن لمعالجة مختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية ولتحقيق التحول الاقتصادي الهام للغاية، ولا سيما من أجل القضاء على الفقر بطريقة مستدامة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الجزء الأكبر من تمويل التنمية ينبغي أن يُوجه نحو تعزيز قدرة البلدان النامية على تعبئة الموارد المحلية. وندرك جيدا أن التنمية الاقتصادية مشروع قائم على الجهود المحلية وأن أي قدر من المساعدات الخارجية أو الاستثمار الأجنبي لا يمكن أن يكون بديلا لعملية متماسكة وديناميكية قائمة على الجهود المحلية لتراكم رأس المال والوساطة المالية وتعبئة الموارد. ولذلك، إذا كنا نريد سد الثغرات في تعبئة الموارد المحلية، من المهم للغاية أن يهدف التعاون الإنمائي إلى معالجة العوائق المؤسسية لإنشاء منظمات مسؤولة لديها القدرة على بدء تخطيط وتصميم وتنفيذ إصلاحات لضمان تحصيل الإيرادات بفعالية. ولا شك في أن معالجة مشكلة القيود المفروضة على العرض ينبغي أن تكون أولوية في هذا الصدد.

وعلاوة على ذلك، نحن بحاجة، في جهودنا لضمان تحقيق التنمية المستدامة، إلى دعم شركائنا في معالجة جوانب العجز في البنية التحتية والتي لا تزال تمثل أكبر التحديات في قارتنا. وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقادنا راسخا أن المجتمع الدولي سيقف إلى جانبنا لدعم مبادراتنا الإقليمية في إطار الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولا سيما برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا.

والآن، بعد أن شرعنا في عملية صياغة خطة التنمية لبعد عام ٢٠١٥، تُتاح لنا مرة أخرى فرصة لتعويض الوقت الضائع. ويجب متابعة الالتزامات التي قُطعت في مونتيري والدوحة بحماس متجدد وتنفيذها على وجه الاستعجال.

وفي سياق صياغة الجيل القادم من أهداف التنمية، نحن واثقون بأنه سيتم إيجاد وسيلة أقوى لتنفيذ إطار العمل لتلبية الاحتياجات الملحة للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا، بطريقة شاملة ومتسقة.

السيد بارت (سانت كيتس ونيفس) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية، ألا وهي، أنتيغوا وبربودا، بربادوس، بليز، ترينيداد وتوباغو، جامايكا، جزر البهاما، دومينيكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سورينام، غرينادا، غيانا، هايتي.

وتود الجماعة الكاريبية أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل فيجي في وقت سابق بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأود أن أغتنم هذه المناسبة لأنوه بالعمل الذي قمتم به حتى الآن، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والستين. والجماعة الكاريبية ترحب بعقد الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية. وموضوع حوار هذا العام، ”توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والوثائق الختامية المتصلة بذلك الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة: حالة التنفيذ والمهام المقبلة“، يأتي حقا في وقت نتحرك فيه نحو وضع خطة لما بعد ٢٠١٥.

وبالتالي فإنه يتيح لنا فرصة مناسبة لتقييم حالة التعاون الإنمائي، وتبادل وجهات النظر وتجديد الجهود الرامية إلى تحقيق الالتزامات التي حددها المجتمع الدولي في مونتيري والدوحة.

لا يزال للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، إلى جانب أزمة الغذاء وتقلبات أسعار المواد الغذائية، أثر سلبي على الاقتصادات الضعيفة والصغيرة للبلدان النامية. بالنسبة للكثيرين، جرت بشدة إعاقة تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، مع الإشارة بصفة خاصة إلى الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن نتجه صوب إطار التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، يتعين علينا جميعا بالتالي استخدام اليومين المقبلين لتحديد السبل التي يمكننا من خلالها معالجة مسألة توافر التمويلين المحلي والدولي من أجل تحقيق التنمية، والتأثير الحقيقي جدا لهذا التمويل على مجال التعاون الإنمائي.

ونحن ما زلنا في صراع مع الأزمة الاقتصادية العالمية، يوفر الإطار المتكامل الذي اعتمده توافق آراء مونتيري، وفي وقت لاحق، إعلان الدوحة، منهاجا مفيدا للتعاون الدولي بشأن القضايا الاقتصادية والمالية من شأنه مساعدة البلدان على التغلب على تحديات التنمية المتعددة الجوانب التي تقوض في نهاية المطاف القضاء على الفقر والتنمية المستدامة.

ولا يمكن أن تبالغ الجماعة الكاريبية أبدا في التعبير عن قلقها إزاء اعتراف المجتمع الدولي القليل باحتياجات وشواغل الاقتصادات الصغيرة المفتوحة والضعيفة والمثقلة بالديون مثل اقتصاد بلدنا، والتي تصنف بموجب نصيب الفرد من الناتج

المحلي الإجمالي، على أنها بلدان متوسطة الدخل بل ومرتفعة الدخل. ويشكل ذلك تحديا إنمائيا هاما تواجهه دولنا الأعضاء، التي تبلغ نسبة الدين العام لكثير منها مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي ١٠٠ في المائة، مما يقلص بشكل ملحوظ الحيز المالي المتاح، ويعيق قدرتنا على تحقيق بعض من أهدافنا الإنمائية.

لم يغفل الأمين العام ذلك الواقع في تقريره عن النظام المالي الدولي والتنمية، حيث أكد أن مشكلة ضائقة الديون السيادية هي مشكلة ”تبلغ أقصى حدتها في بلدان منطقة البحر الكاريبي، التي تأثرت سلبا بالأزمة المالية“ (A/68/221، الفقرة ٧٠)، مما أدى إلى معاناة العديد من البلدان من العجز المالي واعتمادها على المزيد من الاقتراض. ويشير الأمين العام في التقرير، إلى أنه خلال هذا العام وحده، ونتيجة لاعتمادنا الكبير على السياحة وتضاؤل الأفضليات التجارية، سعت كل من بليز وجامايكا وسانت كيتس ونيفيس وغرينادا، لإعادة هيكلة أجزاء من ديونها.

ومن الضروري ألا يحيط المجتمع الدولي، بما في ذلك المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية علما بهذه الحقائق فحسب، بل وأن يعتمد نهجا أكثر تنظيما للتعامل مع احتياجات التنمية للبلدان النامية التي تصنف على أنها بلدان متوسطة وعالية الدخل، مع الهدف المتمثل في توفير المزيد من فرص حصولها على التمويل بشروط ميسرة. ومن شأن هذا النهج، الذي يتضمن إعفاءات من الديون وصرف المنح والقروض بشروط ميسرة، وهذا أمر غير متوفر في الوقت الحالي للبلدان المتوسطة والعالية الدخل، أن يخفف من حدة الحالة الاقتصادية التي لا يمكن تحملها، والتي يعيشها العديد من البلدان الصغيرة والهشة.

توفر عملية تمويل التنمية، إطارا شاملا لتعبئة الموارد. وبينما نلاحظ أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي مسؤولية وطنية في المقام الأول، ينبغي تسليط الضوء على أهمية الدعم الدولي في مجال التنمية. وفي ذلك الصدد، فإننا نعترف بالجهود التي بذلها بعض شركاء التنمية لتحقيق والهدف المتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية وتجاوزه في بعض الحالات، على الرغم من البيئة السياسية والاقتصادية الدولية البالغة الصعوبة خلال العامين الماضيين. لكن لا يزال ينتابنا القلق جراء عدم تمكن العديد من الشركاء الآخرين تحقيق هذا الهدف.

وتعترف الجماعة الكاريبية، بأنه من الضروري في إطار جهودنا الرامية إلى حشد الموارد الدولية من أجل التنمية، اتباع نهج جديدة ومبتكرة. ونرحب في هذا السياق بإنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة ونؤيدها. وجرى تكليف اللجنة بإعداد تقرير، بعد عام من العمل، يوصي بخيارات تتعلق باعتماد استراتيجية فعالة لتمويل التنمية المستدامة بغية تيسير تعبئة الموارد واستخدامها استخداما فعالا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إننا ملتزمون مع وجود أربعة من أعضائنا ممثلين في اللجنة، بالانخراط بنشاط في تلك العملية، وبالعمل الدؤوب من أجل الامتثال لولاية اللجنة.

كما أنه لا غنى عن دور التجارة الدولية في النهوض بآفاق التنمية في البلدان النامية وتعزيز قدرتنا على تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية. وبغية تحقيق أقصى استفادة من إمكانات التجارة، من الضروري تعزيز نظام تجاري متعدد الأطراف عالمي، قائم على القواعد ومفتوح وغير تمييزي ومنصف يسهم في إحداث النمو والتنمية المستدامة. وفي ذلك السياق، تكرر الجماعة الكاريبية دعوتها إلى اختتام جولة مفاوضات الدوحة الإنمائية، التي بدأت قبل أكثر من عقد. ويعني عدم القيام بذلك، تقويض الهدف الأساسي للجولة والالتزام الصريح بمعالجة المسائل الإنمائية مباشرة.

وتؤكد الجماعة الكاريبية الحاجة الملحة لإجراء مناقشة مستنيرة بشأن التعاون الدولي فيما يخص المسائل الضريبية في إطار حوار هادف بشأن تمويل التنمية، يمثل المسعى المشترك لجميع الدول لتحقيق نمو اقتصادي وتنمية حقيقية ومن أجل

القضاء على الفقر. وفي هذا الصدد، ترحب الجماعة الكاريبية بالقرار الأخير للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعقد اجتماعات المجلس الاستثنائية فيما يخص التعاون الدولي بشأن الضرائب بشكل سنوي. وتعتقد الجماعة الكاريبية أيضا أن هذا القرار يمثل خطوة هامة فيما يخص تنفيذ الولاية الممنوحة في الدوحة لتعزيز الترتيبات المؤسسية من أجل تعزيز التعاون الدولي فيما يخص المسائل الضريبية. وتواصل الجماعة الكاريبية الدعوة في هذا الصدد، إلى تحويل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، إلى هيئة فرعية حكومية دولية تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتؤمن الجماعة إيمانا راسخا بأن رفع مستوى اللجنة بهذه الطريقة سوف يتيح النظر على المستوى الحكومي الدولي الملائم في قضايا التعاون الضريبي الدولي.

إن توافق آراء مونتيري، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية والنتائج ذات الصلة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية وصلت بنا إلى هذه المرحلة، حيث لا يزال تنفيذ الالتزامات يعتريه القصور والمهام المستقبلية هائلة. ومع ذلك، فإن الجماعة الكاريبية مقتنعة بأن الطريق إلى الأمام يكمن في الإرادة السياسية لضمان عدم تكاثر التحديات التي نواجهها وتحقيق أهدافنا الإنمائية.

ونحن نعمل من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وإذ نبدأ أيضا في التحضير لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تبقى حقيقة واحدة واضحة: إن الشراكة العالمية أمر أساسي. ويتعين الوفاء بالالتزامات. ولا بد من الوفاء أيضا بالالتزامات التي جرى التعهد بها فيما يخص المساعدة الإنمائية الخارجية، فضلا عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كتكملة للمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية وليس بديلا عنها. كما يتعين الوفاء بالالتزامات المتعلقة بتوفير التمويل للتكيف مع تغير المناخ، ولا سيما بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة والبلدان الأخرى المتأثرة بالآثار السلبية لتغير المناخ.

السيدة يانغ (بليز) (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي يشمل البلدان في المناطق الواقعة في المحيط الهادئ، والبحر الكاريبي، والمحيط الأطلسي والمحيط الهندي والبحر الأبيض المتوسط وبحر الصين الجنوبي.

ونرحب بعقد الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية، وفقا للقرار ٣٠٠/٦٧. فهو يتيح لنا فرصة لاستعراض حالة تنفيذ توافق آراء مونتيري لعام ٢٠٠٣، وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية لعام ٢٠٠٨ وما يتصل بذلك من الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة.

نحن في منعطف يواجه فيه العالم تحديات في جميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – وعلى الرغم من التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإن أكثر من بليون شخص ما زالوا يعيشون في فقر مدقع. وما يزال التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها يزداد على نحو مطرد. وفي الوقت نفسه، أسفرت أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة عن تكاليف اقتصادية واجتماعية هائلة، علاوة على أنها باتت تهدد الحياة على كوكب الأرض بالفعل.

ويقتضي تحقيق التنمية المستدامة أن نعمل جميعا من أجل الوفاء بالتطلعات إلى إحراز مزيد من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوفير فرص العمل، فضلا عن تعزيز حماية البيئة في ذات الوقت. ويجب أن يكون لذلك العمل الجماعي خطة عمل شاملة، إلى جانب تلبية الاحتياجات المحددة للبلدان التي تمر بحالات خاصة وتتسم بالضعف علاوة على أنها تواجه تحديات فريدة. ونحن ندرك في الدول الجزرية الصغيرة النامية أنه لا

يمكننا التغلب على التحديات التي نواجهها لوحدنا. وفي ظل انعدام التعاون والمساعدة من جانب المجتمع الدولي، فإن نجاحنا في ذلك الصدد، يظل وهما لا أكثر.

ولا تزال الدول الجزرية الصغيرة النامية ملتزمة بكفالة التنفيذ التام وبصورة تتسم بالفعالية والكفاءة لبرنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والأهداف الإنمائية للألفية. ونحث شركاءنا الإنمائيين على الوفاء بالتزاماتهم عن طريق تقديم الدعم المالي والتقني اللازم في الوقت المناسب وعلى نحو يمكن التنبؤ به، من أجل كفالة نجاح تنفيذ برنامج العمل والاستراتيجية المذكورين، فضلا عن الوثائق الختامية الأخرى المتفق عليها دوليا. ولا بد من التحليل والاستعراض الشامل للروابط الشاملة بين الوثيقة الختامية (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو+٢٠) وخطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومستقبل تمويل التنمية المستدامة.

وينبغي أن تسترشد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ باستراتيجية تحويلية قادرة على ربط نتائج مؤتمر ريو+٢٠ بأهداف المؤتمر الدولي الثالث للدول الجزرية الصغيرة النامية، المقرر عقده في ساموا في عام ٢٠١٤، إلى جانب ربطها باستراتيجية لتمويل التنمية المستدامة. خلاصة القول، أننا بحاجة إلى استراتيجية قادرة على ربط أولويات التنمية المستدامة على الصعيد الوطني بخطة التنمية العالمية. وعليه، فإن هذا الحوار يتيح لنا فرصة هامة لمناقشة تلك الروابط. ومن شأنه أيضا المساعدة في توجيه استعراضنا لحالة التنفيذ والمهام المقبلة، فضلا عن أنه يساعد في توجيه عملنا على كفالة إحداث تغيير جذري في تنفيذ التزاماتنا المتفق عليها حاليا، والتزاماتنا المستقبلية إزاء تحقيق التنمية المستدامة.

ونشدد على ضرورة التركيز على الحد من الفقر، وتحسين فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتعزيز المساواة بين الجنسين وتحقيق الاستدامة البيئية. ويجب علينا الانتقال من أطر السياسات غير المستدامة، من قبيل معونات إنتاج الوقود الأحفوري، وانتهاج السياسات التي تشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين، في ذات الوقت الذي تساعد فيه على حماية الفئات الأكثر ضعفا من آثار ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة، بالإضافة إلى أولئك الذين قد يتخلفون عن الركب أثناء عملية الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر الذي يساعد على بناء مرونة بلداننا ومجتمعاتنا، وتمكينها من مواجهة تغير المناخ وغيره من المخاطر الاجتماعية الاقتصادية. ونحن بحاجة إلى تدابير واضحة وعملية من أجل ضمان إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة. ويجب علينا إرشاد القرارات المتعلقة بسياسات التنمية بطريقة أفضل على جميع المستويات. ومن شأن تنفيذ تلك السياسات الرئيسية في أطرنا الاقتصادية أن يسهم في تعبئة المزيد من الموارد، فضلا عن زيادة مستويات النمو الاقتصادي.

ويقينا فإن هناك تكلفة حقيقية لعملية الانتقال نحو تحقيق مستقبل مستدام. وتكتسي المساعدة على تهيئة بيئة مواتية لتوليد رأس المال وتوجيهه – مثل المساعدة الإنمائية الرسمية، والمصادر المالية العامة المتاحة على الصعيد المحلي وغيرها، إلى المشاريع التي يمكنها إحداث أثر تحويلي أكبر – أهمية بالغة بالنسبة للقطاع العام. ولا يقل أهمية عن ذلك، كفالة استخدام الأموال المتاحة لدعم عمليات الانتقال إلى التنمية المستدامة على الصعيد الوطني، على نحو يدعم ويحفز بناء مجموعات أكبر من التمويل الخاص. ويجب علينا أيضا أن نكون ابتكاريين في استكشاف الآليات المالية الجديدة، التي من شأنها المضي قدما بتلك العملية وتمكيننا من تحقيق التنمية المستدامة.

إن هناك العديد من آليات التمويل الإضافية المحتملة التي تستحق الأخذ بها في الاعتبار بطريقة جدية. وتشمل تلك الآليات فرض ضريبة على المعاملات المالية التي قد تكون لها صلة بعدم استقرار الأسواق المالية وغيرها من العوامل الخارجية السالبة. وتشمل تلك الآليات أيضا: فرض الضرائب على المعاملات المالية في جميع المجالات ذات الصلة، والتي تكون سببا مباشرا لعدم استقرار الأسواق المالية، ووقف الإعانات غير المستدامة، وتعزيز وتحسين تخصيص الموارد وتوزيعها على أساس من قرارات سياسات الاستثمار السليمة، وتشجيع الشركاء المانحين ومنظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز على كفالة استخدام آليات مالية لدعم الميزانيات على أساس مخصص لكل بلد بهدف ضمان تحسين التنسيق وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد الرأسمالية بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نأخذ في الحسبان بالآثار السلبية العارضة لبعض تلك الآليات. وما الآثار الضارة المترتبة عن الرسوم المفروضة على السفر الجوي في قطاع السياحة في بعض الدول الجزرية الصغيرة النامية سوى أحد الأمثلة على ذلك.

ومن أجل التعجيل بتعبئة واستخدام الأموال للأغراض المحددة، فإنه يجب على الشركاء الوفاء بالتزاماتهم الحالية والسابقة، وعلاوة على ذلك، الوفاء بجميع الالتزامات المتفق عليها، بما في ذلك الالتزامات التي تم التعهد بها في إطار الاتفاقيات الدولية الأخرى، قبل الانتقال إلى تمويل أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وعلى سبيل المثال، فإن هدف تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية على الصعيد العالمي، والمتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للدول المانحة، لم يبلغ حتى الآن سوى ٠,٢٩ في المائة فحسب. وينبغي الوفاء بالمستوى المستهدف. ويجب إعطاء الأولوية لمسألة تفعيل ورسملة صندوق المناخ الأخضر في وقت مبكر من عام ٢٠١٤، فضلا عن زيادة موارده لكي تصل إلى ١٠٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠.

ونشدد على أهمية متابعة الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو+٢٠، وكفالة التنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس. ولكي تكفل الدول الجزرية الصغيرة النامية وضع استراتيجية مالية من شأنها تمويل التنمية المستدامة على الصعيد المحلي بطريقة فعالة، فإنه يجب الأخذ بتلك العناصر في الاعتبار. أولا، تظل التنمية البشرية أولوية أساسية بالنسبة لنا، ما دام السكان يشكّلون أهم رصيد لدينا. ويجب علينا تحقيق الإمكانات الكاملة لمواردنا البشرية. وبالقدر ذاته، فإن العمالة المنتجة وتوفير العمل اللائق للجميع أمران أساسيان أيضا.

وتدعو الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تقديم الدعم الدولي إلى المبادرات الوطنية والإقليمية التي تعمل على تعزيز دور الدول الجزرية الصغيرة النامية ومشاركتها في جميع مستويات عمليات صنع القرار ووضع معايير النظم المالية الدولية، الأمر الذي يزيد قدرات تلك البلدان ويعزز تنميتها.

وعلاوة على ذلك ندعو إلى تبسيط وتطوير سبل الاستفادة من التمويل على الصعيد الدولي لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من الحصول بصورة مباشرة على تمويل التنمية المستدامة. وندعو إلى إنشاء آلية مكرسة لتقديم التمويل للبلدان النامية، لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، وإيلاء الاهتمام للتحديات الخاصة بتمويل التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك الحصول على التمويل الميسر الذي ستنظر فيه لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة وغيرها من الهيئات ذات الصلة.

والحصول على الطاقة المستدامة أحد المجالات التي يمكن أن تساعد في رفع الكفاءة والإنتاجية وخفض الانبعاثات، بينما يوفر في نفس الوقت حوافز للتقنيات النظيفة.

وحوارنا اليوم عملية لا غنى عنها تستكمل، ومن المأمول أن تدمج، استراتيجية للتوعية محددة للغاية تتعلق بطرائق عمل لجنة الخبراء الحكومية الدولية. ويجب أن تراعى نتائج مداولاتنا في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وبالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، من الواضح كل الوضوح أننا نعيش في عالم مترابط، يلتزم الناس نحو بعضهم بعضا بالإنسانية المشتركة التي تقدر الحياة، وتعمل من أجل المساواة، وتسعى جاهدة من أجل التنمية المستدامة.

وسيقاس الاختبار الهام لعزمنا بنجاحنا في تعزيزالتعاون من أجل العمل الجماعي. ونتطلع إلى إعادة تنشيط التزام المجتمع الدولي بإقامة شراكة عالمية من شأنها أن تمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من القضاء على الفقر المدقع، وبناء القدرة على التكيف وتحسين نوعية الحياة لشعوبنا. سنحتاج إلى المشاركة والتعاون بشكل فعال من منظومة الأمم المتحدة، ومن شركائنا وأصحاب المصلحة الرئيسيين الآخرين. وينبغي أن تتسم هذه الشراكة العالمية بالشفافية والشمول وتقوم على الاحترام المتبادل القائم والمساءلة لضمان فعالية تمويل التنمية المستدامة.

السيد زينسو (بنن) (تكلم بالفرنسية): أريد أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية. وأؤكد لكم تعاون وفد بلدي. ونولي اهتماما كبيرا لنجاح هذا الاجتماع ولن ندخر جهدا لتحقيق هذه الغاية.

إنه لشرف لي أن أتكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الـ ٤٩ المدرجة في قائمة الأمم المتحدة لأقل البلدان نموا. وتؤيد المجموعة البيان الذي أُدلِيَ به باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن القضية الأساسية لسبل تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا – لا سيما الأهداف الإنمائية للألفية – في صميم توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. وقطعت البلدان المتقدمة النمو، في الوثيقتين، التزامات ثابتة بتوفير ٠,٧ في المائة على الأقل من ناتجها القومي الإجمالي للبلدان النامية في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، ومن ٠،١٥ إلى ٠،٢٠ في المائة على الأقل من الناتج القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وتعهدت أيضا بكفالة وصول جميع منتجات البلدان النامية إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة؛ والتوصل إلى حل دائم لمشاكل ديون البلدان النامية، وتقديم الدعم التكنولوجي والفني حسب الضرورة؛ وإصلاح الهيكل المالي الدولي. ومع ذلك، فقد تم إحراز تقدم لا يذكر في تلك المجالات حتى الآن.

وبذلت أقل البلدان نموا، من جانبها، جهودا كبيرة لوضع أطر مؤسسية وتنظيمية ثابتة ومنصفة تستهدف القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني، على النحو المطلوب بموجب توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. وقد تحقق تقدم كبير على جبهات عديدة، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان وإرساء سيادة القانون. ومع ذلك، لم ينجم أي تقلص في الفجوة الكبيرة بين الادخار والاستثمار، وهو أمر ضروري لتعزيز النمو المستدام.

وتشكل الإيرادات التي نادرا ما تكفل سبل العيش؛ وضعف القاعدة الضريبية، وارتفاع معدلات التهرب الضريبي وغلبة القطاع غير الرسمي العوامل المسببة لانخفاض نسبة تحصيل الضرائب مقارنة بالناتج القومي الإجمالي فيما بين أقل البلدان نموا. وهناك ضرورة لبذل الجهود الوطنية والدولية الكبيرة لتعزيز توفير وتهيئة بيئة مواتية للنمو الاقتصادي.

وبالرغم من تحسينات التي أُدخلت على بيئة الأعمال، جرى تهميش أقل البلدان نموا من حيث شبكة الإنتاج العالمية. وارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في أقل البلدان نموا ٢٠ في المائة في عام ٢٠١٢؛ ولكن تلك المجموعة – التي تتألف من ١٢ في المائة من سكان العالم حصلت على أقل من ٢ في

المائة من إجمالي الاستثمارات العالمية. وتوجه حصة الأسد من الاستثمارات في أقل البلدان نموا إلى استخراج الموارد الطبيعية والصناعات التحويلية ذات الصلة. ويجب على المجتمع الدولي اتخاذ التدابير المناسبة لتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا وضمان التوزيع العادل من أجل دعم النمو الاقتصادي بشكل فعال وتوفير فرص العمل، واكتساب التكنولوجيا والتجارة الحرة في تلك البلدان.

كما بذلت أقل البلدان نموا جهودا مضنية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر. وبغية دعم تلك الجهود، ينبغي للبلدان المتقدمة النمو الآن إنشاء نظام لتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا، بما في ذلك التدابير بشأن برامج التأمين والضمانات والتمويل التفضيلي والتمويل لدعم مبادرات القطاع الخاص الرامية إلى الاستثمار في أقل البلدان نموا، كما هو متفق عليه في إطار برنامج عمل اسطنبول.

وفي ذلك السياق، نتطلع إلى تقرير الأمين العام الذي سيقدم في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة. وفي ذلك الصدد، نأمل في الاستفادة من الدعم القوي المقدم من المجتمع الدولي لوضع إطار بغية دعم الاستثمار في أقل البلدان نموا.

ويمثل الجمود الذي شاب المفاوضات التجارية في جولة الدوحة انتكاسة كبيرة في النظام التجاري الدولي. يجب أن نعبئ الإرادة السياسية اللازمة لاستكمال تلك الجولة من المفاوضات وضمان الإعمال الكامل لخطة تنميتها. وندعو الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية إلى بذل كل جهد ممكن لاختتام المفاوضات التجارية وكفالة نتيجة تتسم بالطموح والشمول والتوازن والإنصاف وتهدف إلى تعزيز التنمية.

ونحث جميع الأطراف المعنية إلى التوصل إلى توافق في الآراء على مجموعة من التدابير لدعم أقل البلدان نموا في الاجتماع الوزاري المقبل في بالي، الذي سيعقد في الفترة من ٣-٦ كانون الأول/ديسمبر، بما في ذلك حرية الوصول إلى السوق وقواعد تفضيلية بسيطة ومرنة، فضلا عن ضمان تنفيذ الإعفاءات فيما يتعلق بالخدمات والقطن.

كما ندعو الدول المتقدمة النمو إلى تلبية احتياجات أقل البلدان نموا في مجالات تنمية القدرات التجارية من خلال المعونة لصالح التجارة، على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول.

وندرك أن المساعدة الإنمائية الرسمية تظل المصدر الرئيسي لتمويل التنمية في أقل البلدان نموا، وتعمل بمثابة درعا واقيا ضد تقلبات البيئة الاقتصادية العالمية وعدم استقرارها. ولذلك نعرب عن قلقنا حيال انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، التي هبطت من ١١ في المائة في عام ٢٠١٠ إلى ١٠ في المائة في عام ٢٠١١. ونشعر بقلق بالغ حيال التقديرات الأولية التي تشير إلى انخفاض قدره ١٢,٨ في المائة في المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٢، مقارنة بعام ٢٠١١.

نشيد بالبلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على بلوغها بالفعل المستوى الموصى به من المساعدة الإنمائية الرسمية.

نحث تلك البلدان التي لم تفِ بالتزاماتها بعد أن تفعل ذلك، لا سيما في ما يتعلق بتقديم نسبة تتراوح من ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي إلى أقل البلدان نمواً في أسرع وقت ممكن، وأن تعمل على زيادة مساعداتها لأقل البلدان نمواً لدى إعادة تحديد التزاماتها لتمويل برنامج المساعدة الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥، مع الأخذ في الحسبان أن البلدان الأقل نمواً هي الأشد تأثرا بالأزمة المالية والاقتصادية الحالية.

كذلك فإن أي مصادر تمويل مبتكرة يمكن أن تؤدي دوراً رئيسيا في إيجاد السُبل الكفيلة بسد فجوات التمويل لأقل البلدان نمواً. ونلاحظ أن عددا من المبادرات قد تم تنفيذها أو أنها بلغت مرحلة متقدمة من التنفيذ. وتبين دراسة الحالة الاقتصادية

والاجتماعية في العالم في عام ٢٠١٢: البحث عن تمويل جديد، أنه يمكن تعبئة ما مقداره من ٤٠٠ إلى ٤٥٠ مليار دولار سنوياً من خلال فرض ضرائب على المعاملات المالية، وانبعاثات الكربون، واستخدام حقوق السحب الخاصة في صندوق النقد الدولي. وينبغي تنفيذ تلك المبادرات على الصعيد العملي.

يشكل الدين الخارجي تحديا جسيما لأقل البلدان نمواً. نرحب بالتدابير المتخذة بموجب المبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبء الديون. بيد أن هذه التدابير ليست كافية ويجب أن تشمل جميع أقل البلدان نمواً. ينبغي أن تكون جميع البلدان التي تنطبق عليها معايير فئة أقل البلدان نمواً مؤهلة للاستفادة من برامج تخفيف عبء الديون. وينبغي أن تُشطب فورا جميع ديون أقل البلدان نمواً، سواء أكانت متعددة الأطراف أم ثنائية. ويفضل أن تكون المساعدة الإنمائية المقدمة إلى البلدان الأقل نمواً عبارة عن هبات غير قابلة للسداد لتحاشي تكرار أزمة الديون. نرجو إنشاء آليات لتجميد ديون أقل البلدان نمواً وتقليصها.

إن التعاون بين بلدان الجنوب ظهر كقوة حيوية على المسرح الاقتصادي، ويتسع نطاقه إلى حد كبير. ويجب تعبئة إمكانات التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الاستثمار والتجارة والمساعدة الإنمائية كتكملة حقيقية للتعاون بين الشمال والجنوب وليست بديلاً له. وفي هذا السياق، فإن جذب استثمار ثروات الصناديق السيادية في البلدان النامية في قطاعات من قبيل الزراعة والصناعة الزراعية يمكن أن يصبح حلا مجديا لمساعدة أقل البلدان نمواً على تطوير قدرتها الإنتاجية.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة ميكوليسكو (رومانيا).

يود بلدي عقد مؤتمر وزاري في نيسان/أبريل ٢٠١٤ بشأن الشراكات الجديدة من أجل تنمية البلدان الأقل نمواً ومعالجة التمويل على ذلك النحو.

كشفت الأزمة الاقتصادية والمالية وتداعياتها التشوهات في الهيكل المالي العالمي. واتُخذت بعض التدابير لتعزيز هذا النظام. يجب تغيير نظام إدارة مؤسسات بريتون وودز. ولتصويب ما ينتابها من عجز ديمقراطي، ينبغي القيام بإصلاح جوهري في نظام التصويت وهيكل المساءلة فيها. يجب إعطاء وزن خاص لأقل البلدان نمواً عندما يتم تحديد حصص جديدة لكي يكون لها صوت أكبر في مؤسسات بريتون وودز. فمجموعة أقل البلدان نمواً تضم الغالبية العظمى من أشد البلدان فقراً في المعمورة، ويجب أن يؤخذ في الاعتبار الاستماع إلى صوتها وشواغلها في جميع عمليات صنع القرار التي تتناول المسائل المالية على الصعيد الدولي.

إن إنشاء أي هيكل مالي دولي جديد ينبغي أن يشمل حكومات أقل البلدان نمواً. وتمثل مجموعة أقل البلدان نمواً أضعف البلدان. والعديد من بينها لن يتمكن من تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية من دون توفر الموارد المالية اللازمة. لذلك فإن التمويل من أجل التنمية مسألة حيوية بالنسبة لها. ولذلك فإن استعراض تنفيذ الالتزامات المقطوعة في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة أمر بالغ الأهمية بالنسبة لها. ويجب إلا ندخر جهدا في إنشاء نظام مساءلة عالمي مع مشاركة شاملة لضمان قيام جميع أصحاب المصالح بالوفاء بالالتزامات.

الرئيسة بالنيابة (تكلمت بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد ماير – هارتينغ (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): أتشرف بالإدلاء ببيان باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة التالية: جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، والجبل الأسود، وأيسلندا، وتركيا، وصربيا؛ كذلك تؤيد هذا البيان بلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب المحتمل ترشحيها وهي: ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وأوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وأرمينيا، وجورجيا.

يعمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على رصد جميع التزاماتها المقطوعة في توافق آراء مونتيري، وعلى أساس سنوي أكثر منذ عام ٢٠٠٣. ومن الجدير بالذكر أن أحدث تقرير مساءلة صدر عن الاتحاد الأوروبي في تموز/يوليه بشأن تمويل التنمية، أظهر أحراز تقدم جيد في الوفاء بمعظم الالتزامات الطموحة للاتحاد الأوروبي. على سبيل المثال، خلال السنوات العشر الماضية، التزم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه تقريبا بتقديم مبلغ ٤٥ مليار يورو سنوياً للمعونة الإنمائية، أي أكثر من نصف المساعدة التي أبلغ عنها في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ويبقى الاتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري للبلدان النامية، وأكثر الأسواق انفتاحا أمامها، وساهم الاتحاد الأوروبي بنسبة ٧١ في المائة من تخفيف عبء الديون العالمية في الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠١١.

نعتقد أن توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة يوفران أساسا مفاهيميا قويا لمناقشاتنا بشأن تمويل التنمية في المستقبل. ولا تزال هامة الاختراقات الفكرية الرئيسية التي تجسد نهجاً شاملا مع تقاسم المسؤوليات.

ولكن العالم تغير تغيرا كبيرا خلال السنوات العشر الماضية، أي توزيع الثروة العالمية، وقدرة البلدان على التأثير في الاتجاهات العالمية، ودور الجهات المانحة الناشئة، حيث يتعين أن يتكيف الإطار المفاهيمي مع الظروف الجديدة. لقد شهدنا أيضا انتشار عمليات التمويل الدولي وتجارب إدخال طرق جديدة للتمويل، كتلك المرتبطة بالمناخ أو تمويل التنوع البيولوجي وغير ذلك من الطرائق المبتكرة.

في الحدث الخاص الذي عقد في أيلول/سبتمبر بشأن الأهداف الإنمائية للألفية، كرر المجتمع الدولي التزامه بالقيام بجميع الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ينبغي أن ينصب التركيز على الأهداف التي خرجت جدا عن المسار مع إيلاء اهتمام خاص لفئات معينة من البلدان، مثل أقل البلدان نمواً، واقتصادات البلدان غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية. لا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيها ملتزمة بالوفاء بتعهداتها، ونركز في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأكد الحدث الخاص في أيلول/سبتمبر الأهداف الإنمائية للألفية، كما أكد أهمية حشد جميع الموارد، العامة والخاصة، المحلية والدولية واستخدامها استخداما فعالا، ودعا إلى اتباع نهج متماسك نحو الإطار الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ ومجموعة من الأهداف بلغت ذروتها في عقد قمة في أيلول/سبتمبر عام ٢٠١٥ لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إننا إذ نتطلع إلى ما بعد عام ٢٠١٥، سيكون من المهم الحفاظ على توافق آراء مونتيري، والتكيف مع التحديات والظروف الجديدة. وينبغي أن يركز الإطار الإنمائي على السياسات لأن السياسات أهم من المال؛ وأن يكون شاملا، أي أن يشمل جميع مصادر التمويل سواء أكانت مصادر تمويل محلية أو دولية، أو خاصة أو عامة، وآليات تمويل ابتكارية، وينبغي له التصدي للتدفقات غير المشروعة، من قبيل التهرب من دفع الضرائب. وينبغي أن تكون متنامية لتستفيد إلى أقصى حد من التآزرات بين أهداف السياسات المختلفة؛ وأن تكون مرنة وتركز على التنفيذ الفعال على المستوى القُطري؛ وأن تكون مرتكزة على المساءلة المتبادلة لكي تجسد المسؤوليات المشتركة. ومن المهم أن نذكر أن توافق آراء مونتيري بدأ المناقشات الدولية الفعالة على صعيد العالم، وهي مناقشات تقودها حاليا الشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال، وهي شراكة أُنشئت في بوسان في عام ٢٠١١. وتوفر فعالية مبادئ بوسان عنصرا هاما لإكمال مناقشات ما بعد عام ٢٠١٥ بشأن الأهداف والغايات، والتمويل.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد على الأهمية التي يوليها الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لكفالة جمع مختلف قنوات العمل في المنتديات المختلفة، مثل لجنة الخبراء الحكومية الدولية

المعنية بتمويل التنمية المستدامة والفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ومسار الأمم المتحدة لتمويل التنمية وإسهامها في الإطار الوحيد لما بعد عام ٢٠١٥ ومجموعة الأهداف. والتحديات هائلة والوسائل محدودة. ولا يمكننا أن نفقد حالات التآزر التي أتاحها ذلك النهج المتكامل.

السيد خايتي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): إنه لشرف عظيم لي أن اشترك في هذا الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية. ونرحب بالفرصة التي يتيحها هذا الحوار الرفيع المستوى لاستعراض مركز تنفيذ توافق آراء مونتيرى وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. والحوار فعلا حسن التوقيت للغاية، إذ انه يعقد في وقت يمنح المجتمع الدولي دفعته الأخيرة للجهود الرامية إلى بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية ويبدأ بشكل متزامن مداولات من أجل وضع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

وفي البداية، أود أن أعلن تأييدي للبيان الذي أدلى به سفير فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين.

ويشكل القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المستمر والشامل أولويات محورية ورئيسية للبلدان النامية. فالقضاء على الفقر شرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة، والنمو الاقتصادي الشامل شرط لازم للقضاء على الفقر وتهيئة نوعية حياة أفضل لشعوبنا. ومن الضروري أن يدعم المجتمع الدولي تلك الأولويات للبلدان النامية بتعزيز المساعدة المالية والتكنولوجية وبإنشاء نظام اقتصادي ودولي داعم وعادل.

ومع أننا أحرزنا تقدما كبيرا في الحد من الفقر وتحقيق التنمية البشرية خلال العقد الماضي، فان التقدم المحرز في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية كان متفاوتا ولن تتحقق العديد من الأهداف بحلول عام ٢٠١٥. وكان القصور في تمويل التنمية السبب الرئيسي وراء عجزنا الجماعي عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. والشراكة العالمية لدعم تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية لم يحالفها التوفيق.

ويقدم تقرير الأمين العام (A/68/357) عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيرى وإعلان الدوحة صورة واقعية. وأحدثت الأزمات العالمية المتعددة في الأعوام العديدة الماضية آثارا وخيمة على قدرة البلدان النامية على حشد الموارد المالية لتطلعاتها الإنمائية. وزاد تآكل قدراتها من جراء اتساع الفجوة في تقديم المعونة وانحسار تدفقات رأس المال. وبلغت الفجوة بين التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ومدفوعاتها ١٦٧ بليون دولار في عام ٢٠١١ واتسعت بشكل إضافي في عام ٢٠١٢. كما انخفضت القيمة الحقيقة للمعونة المقدمة لأقل البلدان نموا، التي تمس حاجتها إلى المعونة.

ومن الأمور التي تستدعي القلق البالغ انه، في وقت التزم العالم بالإسراع بإحراز التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية بحلول عام ٢٠١٥ ووضع خطة طموحة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥، تشير توقعات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى ركود في الأجل المتوسط. وفي الوقت نفسه، لا يبدو هناك أي ضوء في نهاية النفق بالنسبة لجولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية. وادي إلى تفاقم توقف وصول البلدان النامية إلى الأسواق الاتجاهات الحمائية المتخذة في البلدان المتقدمة النمو وانخفاض مستويات الاستثمار المباشر الأجنبي.

ومن الواضح أننا إذا أردنا أن نكلل بالنجاح في وضع خطة تحويلية للتنمية لفترة ما بعد عام ٢٠١٥، فان علينا أن نقيم شراكة عالمية قوية لتوفير وسائل التنفيذ الكافية والقوية للبلدان النامية باعتبارها جزءا من هذه الشراكة. وينبغي أن يشكل وفاء البلدان المتقدمة النمو العاجل بالتزامها بتخصيص نسبة ٧,٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية نقطة انطلاق شراكة عالمية جديدة وقوية من أجل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. كما يجب أن يكون

إصلاح مؤسسات الإدارة الاقتصادية العالمية لإعطاء صوت حقيقي للبلدان النامية ولمشاركتها جزءا من الشراكة العالمية الجديدة.

إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب استكمل بشكل متزايد التعاون الإنمائي العالمي في الأعوام الأخيرة، حتى حين تواجه بلدان نامية كبيرة ازدياد التحديات الإنمائية الخاصة بها. ومع ذلك، وخلافا للمعونة التي تقدمها بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب، يشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب شراكة طوعية توجهها المبادئ الخاصة بها. وهي بالتالي تبقى خالية من القواعد المفروضة من الخارج والمستمدة من المساعدة التي تقدمها بلدان الشمال إلى بلدان الجنوب. وهي لا يمكن أن تكون بديلا لمعونة بلدان الشمال لبلدان الجنوب أو ذريعة لإضعاف الالتزامات القائمة بتقديم المعونة.

وتشتد الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى إلى تهيئة بيئة اقتصادية دولية داعمة، والى تعزيز تدفقات الاستثمار وإنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف وداعم والى إنشاء إطار قوي لنقل التكنولوجيا من أجل تشجيع النمو الشامل واستمراره وإيجاد الوظائف في البلدان النامية.

وتشكل عملية تمويل التنمية ركيزة رئيسية لخطة التنمية العالمية. وفي الواقع فان الفكرة الأساسية وراء كفالة تعزيز التدفقات المالية القوية والثابتة لمساعدة البلدان النامية في متابعة أولوياتها الإنمائية تزداد أهميتها اليوم وستظل كذلك في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. ومن الضروري أن نضمن التنفيذ الكامل والعاجل للالتزامات المجسدة في عملية تمويل التنمية.

السيد معلم (جمهورية تنزانيا المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): نرحب بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى الهام بشأن تمويل التنمية ونشكر رئيس الجمعية العامة والأمين العام على ملاحظاتهما الاستهلالية بشأن الموضوع.

ويعلن وفد بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين وللبيان الذي أدلى به ممثل بنن بالنيابة عن أقل البلدان نموا وللبيان الذي أدلى به ممثل إثيوبيا بالنيابة عن المجموعة الأفريقية.

ويعقد هذا الحوار الرفيع المستوى في وقت تركز الأمم المتحدة والعالم بأسره اهتمامهما على عمليتين هامتين هما: الإسراع بإحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية خلال الفترة المتبقية التي تقل عن ١٠٠ يوم قبل الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥؛ والمناقشة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ونود أن نؤكد على أن القاسم المشترك الأهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الحالية وأي خطة للتنمية في المستقبل هو وسائل التنفيذ، لا سيما الموارد المالية والتكنولوجيا.

وننوه ونشيد بالجهود المبذولة على كلا الصعيدين الوطني والدولي في حشد الموارد لتمويل التنمية. وكان الغرض الأساسي من الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية تسهيل إنشاء شراكات عالمية في حشد الموارد للتنمية. وكان واضحا انه، من خلال إصلاح التجارة العالمية والهياكل المالية، يمكن تأمين المزيد من حشد الموارد المالية.

وخلال فترة ٤٣ عاما، كانت لدينا غاية تخصيص نسبة ٧,٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للمساعدة الإنمائية الرسمية. وحتى الآن، لم تبلغ هذه الغاية أو تتجاوزها سوى خمسة بلدان. وجدد توافق آراء مونتيرى، الذي اعتمد بعد فترة قصيرة من اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، التأكيد على تلك الغاية وقسم المسؤوليات بشأن حشد الموارد بين الحكومات الوطنية والمجتمع الدولي على السواء.

ومن بين أمور أخرى، جرى حث البلدان المتقدمة النمو على بذل جهود ملموسة لتحقيق هدف تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان

النامية ونسبة ما بين ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نموا. وأُعيد تأكيد هذا التعهد في المؤتمرات الدولية المختلفة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا الذي عقد في اسطنبول في أيار/مايو ٢٠١١، ومؤخرا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠).

ويؤكد كل من توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية على أهمية تعبئة الموارد المحلية في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر. كما شددا في هذا الصدد على قيمة الملكية والقيادة الوطنية في وضع السياسات والاستراتيجيات التي تشمل التمويل والحوكمة الرشيدة والمساءلة.

وقد نفذت العديد من البلدان النامية مبادرات جريئة لتعبئة الموارد محليا. ووضعت معظمها استراتيجيات طموحة للتنمية الوطنية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وأعدت سياسات وأطرا تنظيمية، هيأت بيئات مواتية لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية على السواء. وعلاوة على ذلك، تم اتخاذ إجراءات مدروسة لتعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمؤسسات الديمقراطية. ونتيجة لتلك الجهود، حققت اقتصادات البلدان النامية نموا مطردا، كما يشهد على ذلك حقيقة أن أفريقيا تضم ٦ من أسرع ١٠ اقتصادات نموا في العالم.

وعلى الرغم من تلك الجهود، ثبت أن الموارد المحلية غير كافية في حد ذاتها، وبالتالي لا يزال من المهم تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية، ولا سيما تدفقات رأس المال الدولية الخاصة والمتمثلة في الاستثمار المباشر الأجنبي. والوثيقة الختامية ريو+٢٠، المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق) واضحة إلى أبعد حد بشأن هذه النقطة. وجمهورية تنزانيا المتحدة تحرز تقدما مرضيا في هذا الصدد، حيث تتسع قاعدتها الضريبية على نحو مطرد – فمن تموز/يوليه ٢٠١١ إلى آذار/مارس ٢٠١٢ بلغت حصيلة الإيرادات الضريبية ٤,٧ بليون شلن تنزاني، وهو ما يعادل حوالي ٣ بلايين دولار. وعلى نحو مماثل، تواصل الحكومة تنفيذ السياسة الوطنية للتمكين الاقتصادي لعام ٢٠٠٤ بتقديم قروض ميسرة من خلال ٢٠ صندوقا للتمكين، مع التركيز بوجه خاص على المزارعين والنساء ورجال الأعمال الشباب.

وعلاوة على ذلك، يجري أيضا تنفيذ السياسة الوطنية للتمويل البالغ الصغر لعام ٢٠٠١ والتي تتيح للملايين من التنزانيين إمكانية الحصول على خدمات مالية من خلال المصارف والمدخرات والمنظمات التعاونية الائتمانية والمنظمات المجتمعية. وأتاحت خدمات التمويل البالغ الصغر عبر مشغلي الهاتف المحمول لملايين التنزانيين مزيدا من الفرص للحصول على هذه الخدمات.

وقد هيأنا بيئة مواتية للاستثمار من خلال جملة أمور، من بينها سن قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص لعام ٢٠١٠ وإعلان اعتبار مركز الاستثمار التنزاني وهيئة زنجبار لتشجيع الاستثمار مركزين جامعين لتقديم الخدمات للمستثمرين المحتملين. وننشئ آليات لتقليل المدة اللازمة لتأسيس الشركات وذلك لجذب المزيد من الشركات والاستثمارات إلى تنزانيا.

وعلى الرغم من التحديات في جذب الاستثمارات، التي تركز في أفريقيا بدرجة كبيرة على الصناعات الاستخراجية، نشهد زيادة الاستثمار في قطاعات أخرى مثل الزراعة والطاقة والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والصحة والتعليم. وفي الواقع، حددت حكومة بلدي بعض هذه القطاعات باعتبارها القوى المحركة الرئيسية للتنمية والتي ستُسرع، وفقا لمبادرة ”نتائج كبيرة الآن“، التقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية الخمسية ٢٠١١/٢٠١٢-٢٠١٥/٢٠١٦ ورؤية عام ٢٠٢٥، وبالتالي تحويل تنزانيا إلى بلد متوسط الدخل. ونعتقد

أنه من خلال إقامة شراكات مستدامة، يمكن للاستثمارات في مجالات مثل الزراعة أن تنتشل الآلاف من هوة الفقر مع ضمان الأمن الغذائي والتغذية لتترانيا وجيرانها. وتمثل مبادرات مثل ممر النمو الزراعي الجنوبي التترانى خطوة في الاتجاه الصحيح لبلدي.

لقد سلطت الضوء على عدد قليل فقط من القضايا التي أثيرت في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. ومع ذلك، فإن القضايا المتبقية، ألا وهي، التجارة الدولية والتعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية والديون الخارجية والمسائل النظمية، تستحق أيضا اهتمامنا الكامل. ونحن على ثقة بأنه سيتم توفير متسع من الوقت لمعالجة هذه القضايا، بما فيها تلك ذات الصلة بالمؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية الذي يُعقد في بالي في كانون الأول/ديسمبر، والذي نأمل أن يوفر مخرجا من المأزق الحالي في جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وستستمر تترانيا دون تردد في المجاهرة برأيها بشأن هذا الموضوع الهام.

السيد سيرغييف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يرحب الوفد الروسي بعقد الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية. وجنبا إلى جنب مع اجتماعات الربيع الخاصة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، يقوم هذا الحوار بدور رئيسي في تنسيق متابعة المؤتمرين الدوليين اللذين عقدا في مونتيري والدوحة. ونرى أن هذا الاجتماع الرفيع المستوى سيشجع المزيد من الاتساق بين مختلف أشكال التمويل لعمليات التنمية وسيسهم أيضا إسهاما مفيدا في مساعي التوصل إلى اتفاق على أولويات التعاون الاجتماعي والاقتصادي العالمي في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

ونعتقد أن من الضروري الاتفاق على إطار مفاهيمي للتعاون المتعدد الأطراف لحشد الموارد إذا أردنا ضمان التنمية المستدامة لجميع البلدان، كما تقرر في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية. والأدوات المنصوص عليها في هاتين الوثيقتين الأساسيتين تسمح بالتصدي على نحو فعال للتحديات الإنمائية الجديدة، بما في ذلك أوجه التباين البنيوية في الاقتصاد العالمي وزيادة التهديدات للطاقة والأمن الغذائي في العالم والآثار السلبية لتغير المناخ.

ونرى أن المهام الأكثر إلحاحا على جدول أعمال ما بعد مونتيري تتمثل في ضمان وفاء الأوساط المانحة بالتزامها بتقديم المساعدة إلى البلدان المحتاجة؛ ومكافحة الحماية في مجالي التجارة والاستثمار؛ وإنشاء أنظمة مالية واقتصادية دولية جديدة، تكون أكثر عدلا وشفافية، بما في ذلك عن طريق توسيع تمثيل البلدان النامية وتفعيل مشاركتها في عمل المؤسسات المالية والتجارية الدولية الرئيسية؛ ودعم أفقر البلدان في وضع وتنفيذ سياسات اقتصادية كلية ومالية جيدة بغية الاستفادة بأكبر قدر من الفعالية من الموارد المحلية والأجنبية وضمان القدرة على تحمل الديون؛ والتغلب على تجزؤ وازدواجية آليات التنمية المالية، لا سيما على الصعيد القطري، وتوسيع التعاون القائم على الشراكة والبحث عن أفضل النماذج للتفاعل مع الجهات الفاعلة الجديدة في تمويل التنمية، بما في ذلك ضمان المشاركة الفعالة لجهات مانحة جديدة في عمليات صنع القرار وإعداد نُهج ابتكارية لتقديم المساعدة إلى البلدان النامية.

وتسهم مجموعة العشرين مساهمة كبيرة في بلوغ أهداف مؤتمرات تمويل التنمية حيث أنها تقوم بدور هام في القواعد التنظيمية للاقتصاد العالمي. وخلال مؤتمر قمة مجموعة العشرين في سان بطرسبرغ قبل شهر، تم اعتماد المبادئ الرفيعة المستوى لتمويل المؤسسات الاستثمارية للاستثمارات الطويلة الأجل والتي تمثل عاملا رئيسيا في ضمان النمو الاقتصادي القوي والمستدام والمتوازن وتحقيق التنمية المستدامة. وتقرر تمديد فترة وقف تدابير الحماية. واعتُمد برنامج إطاري استراتيجي

لمكافحة الفساد، وكذلك خطة عمل جماعية لمكافحة تآكل القاعدة الضريبية وتحويل وجهة الأرباح.

جرى التوصل إلى توافق آراء هام بشأن وضع معيار جديد للتبادل التلقائي للمعلومات على الصعيد المتعدد الأطراف للأغراض الضريبية. وتمت الموافقة على حزمة شاملة من الإصلاحات الرامية إلى تحسين مرونة النظام المالي وجرى تنفيذها بالفعل.

كما جرت الموافقة على توقعات التنمية لسانت بطرسبرغ. إنها تحدد خمسة مجالات ذات أولوية لتدرسها مجموعة العشرين بمزيد من التفصيل، لمساعدة البلدان التي هي في حاجة ماسة للمساعدة. وتتمثل أولويات البلدان النامية في ضمان الأمن الغذائي، وزيادة فرص الحصول على الخدمات المالية وتحسين المعرفة بخصوص الأمور المالية، وإنشاء بنية تحتية حديثة، بما في ذلك بنية تحتية خاصة بالطاقة، وتعزيز تنمية الموارد البشرية وزيادة تعبئة الموارد المحلية.

إن الاتحاد الروسي يؤكد من جديد التزامه بالتعاون الإنمائي الدولي وهو على أهبة الاستعداد لتعزيز التفاعل البناء مع مجموعة واسعة من الشركاء بشكل يصب في مصلحة التنفيذ الكامل للخطة الاجتماعية والاقتصادية العالمية في الوقت المناسب.

واسترشادا بمبادئ التضامن والشراكة العالمية، يزيد الاتحاد الروسي باستمرار إسهامه في المساعدة الإنمائية الدولية. وبلغ إجمالي حجم المساعدات التي قدمها الاتحاد الروسي إلى البلدان النامية في عام ٢٠١٢، ما يناهز ٤٦٠ مليون دولار، وهو ما يتماشى مع المعايير المنصوص عليها في مفهوم مشاركة الاتحاد الروسي في المساعدة الإنمائية الدولية. ونظرا لوجود عوامل اجتماعية واقتصادية إيجابية، سوف نسعى جاهدين لتحقيق الهدف الذي أوصت به الأمم المتحدة فيما يتعلق بتخصيص ما لا يقل عن ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

السيد لارام (قطر): أود في البداية الإعراب عن تقديري لسعادة السيد جون آش رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة لعقد هذا الحوار الهام الرفيع المستوى حول موضوع التمويل من أجل التنمية، كما أود أن أشكر معالي الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي – مون على بيانه.

يكتسب اجتماعنا اليوم أهمية خاصة فيما يخص متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المنعقد في مونتيري في ٢٠٠٢ ومؤتمر المتابعة المنعقد في الدوحة في ٢٠٠٨.

إن مؤتمر مونتيري مثل علامة فارقة في مسيرة التعاون الدولي من أجل التنمية، حيث التقت البلدان المتقدمة النمو مع البلدان النامية تحت مظلة الأمم المتحدة. لإقامة شراكة جديدة جريئة من أجل التنمية وقد أخذت البلدان النامية على عاتقها مسؤولية تنمية نفسها وتعبئة مواردها المحلية، وقد أعربت كذلك عن إلتزامها باستحداث سياسات مالية واقتصادية واجتماعية صالحة لتحقيق هذا الهدف.

وفي المقابل، فإن الجهات المانحة وافقت على تقديم الدعم لها من خلال زيادة المعونة وتحسينها والتخفيف من عبء الديون ومراعاة التبادل التجاري، ومنح الدول النامية مزيدا من المساواة فيما يخص تقرير أمور النظام الدولي وتهيئة بيئة دولية مواتية للتنمية. كما كرر الاتفاق التأكيد على أهمية المساعدة الإنمائية الرسمية المتزايدة والقابلة للتنبؤ بشكل كبير، لتحقيق أهداف التنمية. بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية. كما تعهدت العديد من الدول المتقدمة من خلال توافق آراء مونتيري بالتزامات جديدة للمساعدة من أجل التنمية، فضلا عن التوصل إلى اتفاقات بخصوص تخفيف الديون ومحاربة الفساد واتساق السياسات. وقد أصبح توافق آراء مونتيري

بشأن تمويل التنمية منذ اعتماده النقطة المرجعية الرئيسية للتعاون الإنمائي الدولي.

وقد عقد مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية لاستعراض تنفيذ آراء مونتيري في الدوحة عام ٢٠٠٨، واختتم باعتماد إعلان الدوحة الذي أكد الالتزام القوي للبلدان المتقدمة بالحفاظ على المساعدة الإنمائية الرسمية بغض النظر عن الأزمة المالية.

إننا ندرك جميعا بأننا نعقد حوار اليوم، ولا نزال نشهد عدم استقرار في الأسواق المالية العالمية وفي ظل الاضطراب الذي تشهده اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة النمو، نتيجة الأزمة المالية والاقتصادية وهذا الوضع يهدد اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة النمو، كما يهدد العديد من الإنجازات التي تحققت في مجال تمويل التنمية أيضا.

إن تباطؤ النمو الاقتصادي واستمرار عدم اليقين الناجم عن هذه الأزمة يهدد ما بذل من جهود لمعالجة الشواغل الرئيسية التي استحوذت على جهود المجتمع الدولي لتحقيق الأمن البشري والقضاء على الفقر والجوع بحلول عام ٢٠١٥، وهذا الأمر يتطلب تضافر جهود الجميع ومضاعفة الجهد للتعامل مع التحديات الجديدة الناشئة سواء تلك الناشئة عن الأزمة أو الناتجة عن المواضيع الأخرى الجديدة التي فرضت نفسها مثل أزمات الطاقة والغذاء ومشكلة تغير المناخ.

بالرغم من أننا نشهد ما يعتقد أنه بوادر أولية للتعافي من آثار الأزمة لدى الدول المتقدمة، فإن آثارها لا تزال محسوسة بشدة في إطار ما تعانيه أغلبية البلدان النامية من انخفاض التدفقات المالية والاستثمارية والتجارية، واحتمالات حقيقية لانخفاض تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى البلدان النامية.

وبالتالي، علينا ألا ننخدع بتلك المؤشرات إذ لا يزال النمو الضعيف المتحقق هشا ولا تزال الأوضاع الاقتصادية الهيكلية لأغلب البلدان النامية في مرحلة حرجة للغاية، في ضوء انحسار صادراتها وتجمد الائتمان المتاح واحتمال تفشي دورة جديدة لمشكلة المديونية. وفي ظل عدم وجود فوائض مالية لدى تلك الدول تتيح لها توفير حزم مالية للانتعاش الاقتصادي، كما حدث في البلدان المتقدمة النمو، فقد تفاقمت التحديات المالية والاقتصادية والاجتماعية لدى البلدان النامية. وكما نعلم جميعا فإن حالة البلدان النامية تستدعي حتما توسيع آفاق الأنشطة التجارية والاستثمارية لها لا تضييق الخناق عليها، والتخفيف من شروط تقديم المنح والقروض مع وضع آليات ولجان لتنفيذ المشاريع الموعود بها وتحرير التجارة بشكل عادل، وفقا لما تمت مناقشته في المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية الذي نتجت عنه جولة الدوحة التي استضافتها دولة قطر في عام ٢٠٠١.

وفي هذا السياق، نود أن نذكّر بأن حالة الجمود المستمرة في المفاوضات الخاصة بتنفيذ جولة الدوحة للمفاوضات التجارية تشكل تهديدا كبيرا لنظام التبادل التجاري المتعدد الأطراف وللقدرة على تحقيق أهداف التنمية. لذلك، فإننا لا نزال نؤكد أهمية اختتام جولة الدوحة في أقرب وقت ممكن ووجوب إعطائها محتوى إنمائيا حقيقيا.

كما يجب إعادة هيكلة النظام المالي الدولي بشكل يوفر للبلدان النامية موارد كافية ولا يعيق قدرتها على تطوير مواردها المحلية ويسمح بقيام نظام محلي يدعم الاستثمار المحلي فيما يخص تعبئة تلك الموارد ويعني ذلك إصلاح النظام ليصبح معبرا عن وزن البلدان النامية ومسؤوليتها الكاملة بشكل يتناسب مع الدور الذي تؤديه حاليا في النظام العالمي التجاري والمالي.

لا شك أن الهدف الثامن من الأهداف الإنمائية للألفية القاضي بوجوب شراكة عالمية هو أمر بالغ الأهمية لتنشيط الجهود المبذولة في اتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية، وفي هذا الصدد فإن خطة تنفيذ الإجراءات التي تضمنتها نتائج مؤتمر جوهانسبرج تعد مرجعا رئيسيا لجهود تمويل التنمية، كما وأن توافق آراء مونتيري الذي أجرينا أول استعراض له في نهاية

عام ٢٠٠٨ في الدوحة، تضمن الأدوات القادرة على تحويل تلك الخطة إلى نتائج ملموسة، وهذان المرجعان إلى جانب إعلان الألفية يمثلون خطة متكاملة توضح كيف يمكن لعناصر التمويل أن تدفع الجهود الإنمائية الدولية إلى الأمام بخطوات متسارعة.

وفي هذا السياق، فقد بدأت البلدان النامية بالفعل بالاضطلاع بقدر كبير من المسؤولية، إلا أن العقبة أمامها تظل هي عدم تدفق الموارد المالية إليها بالقدر الذي يعينها على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من أهداف التنمية المتفق عليها دوليا. وقد أثبتت دولة قطر، من جانبها، من خلال برامج التعاون التي تقدمها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية والشؤون الإنسانية ومكافحة الفقر، أنها شريك يُعَوّلُ عليه وأنها تجاوزت النسبة المقررة للمساعدة الإنمائية الرسمية.

وفي الختام، إن الالتزامات الحالية بتمويل التنمية، في حالة تنفيذها، كافية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في جميع البلدان النامية، بما في ذلك في أفريقيا. ولكن يجب على كل طرف من طرفي الشراكة أن يقوم بواجبه. وهذه هي روح توافق آراء مونتيري الذي تم التأكيد عليه في الدوحة.

السيد دي أغوييار باتريوتا (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أشيد برئيس الجمعية العامة وأشكر الأمانة العامة على إتاحة الفرصة لنا لتسليط الضوء على دور الأمم المتحدة في هذه المسألة الهامة.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلى به ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويود أن يدلي بالملاحظات التالية بصفته الوطنية.

لقد كان من بين النتائج الإيجابية الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو الالتزام الذي قطعته جميع الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة بتعميم المسائل المتعلقة بالنمو وسياسة الشمول الاجتماعي والاستدامة البيئية في جوانب خطة التنمية المستدامة كافة. وتمويل التنمية الآن يجب أن يراعي ويدعم نموذجا جديدا للنمو الشامل والمستدام. ونرحب بإنشاء لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة، وندعم وضع استراتيجية لتيسير حشد الموارد واستخدامها استخداما فعالا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويجب علينا أن نتابع وننفذ إطار توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة من خلال نهج أكثر تكاملا لتحقيق التنمية بغية تعزيز التنسيق والاتساق فيما بين هياكل التمويل ومرافقه الكثيرة. ويساورنا بالغ القلق إزاء تجزئة آليات التمويل وامتدادها الرأسي حاليا. ويجب القيام باستجابة مناسبة على أساس مشاورات مفتوحة فيما بين جميع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين في عملية المفاوضات الحكومية الدولية.

ومما لاشك فيه أن الانتقال صوب تنمية مستدامة أكثر تكاملا سيتطلب المزيد من تدفقات الموارد على نحو مستقر ويمكن التنبؤ به. ومنذ مؤتمر مونتيري، قطعت البلدان النامية خطوات جبارة صوب حشد المزيد من الموارد المحلية لتحقيق التنمية بالاعتماد على نفسها. وسعت العديد من تلك البلدان، ومن بينها البرازيل، سعيا حثيثا إلى إيلاء الأولوية لوضع سياسات عامة لتوزيع الدخل وبرامج لتحويل الأموال بصورة مشروطة، من أجل القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ونعتقد أن الموارد المخصصة للبرامج الاجتماعية ينبغي أن تُعْتَبَرَ استثمارا بدلا من تسجيلها على أنها نفقات أو دين عام. ومن منظور متكامل، سيكون إحقاق العدالة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة مسؤولية الجميع – من الحكومات إلى الشركات، ومن المجتمع الدولي إلى الأفراد. ويتطلب ذلك إقامة شراكة عالمية جديدة.

أولا، نحن بحاجة إلى إدارة اقتصادية ومالية عالمية تحترم حيز السياسات العامة والاختيارات المحلية في مجال السياسات العامة، مع مراعاة الدور المركزي الذي تضطلع به الحكومات.

ثانيا، يجب علينا أن نُقِرّ بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ستظل تؤدي دورا هاما في القضاء على الفقر والجوع. لكن مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية لسوء الطالع انخفضت للعام الثاني على التوالي. والواقع أنها قد تكون انخفضت إلى مستويات أدنى مِمّا أُعْلِنَ عنه، بالنظر إلى آلية المحاسبة والإبلاغ التي تستخدمها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لقياس درجة التساهلية، التي تميل إلى المغالاة في تقدير تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. ونناشد جميع الشركاء من البلدان المتقدمة النمو الوفاء بالتزاماتهم بتخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج المحلي الخام للمساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك ٠,١٥ في المائة و ٠,٢٠ في المائة تحديدا لأقل البلدان نموا. وتسريع وتيرة التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يجب أن يُتَرْجَمَ إلى زيادة شاملة في المساعدة الإنمائية بدلا من أن يُلْهِيَ المجتمع الدولي عن الوفاء بواجباته. وكل هدف من الأهداف الإنمائية للألفية أولوية في حد ذاته، ويجب تمويله وفقا لذلك. وينبغي أن نُبْقِيَ على ذلك الالتزام وندرجه في خطة ما بعد عام ٢٠١٥ بغية التوصل إلى توافق في الآراء على الصعيد العالمي. والبرازيل على اقتناع بأن الاستثمار الأجنبي المباشر والموارد المالية الخاصة سيكون لها أثر أكبر إن اقتُرِنَتْ بوضع سياسات عامة أكثر اتساقا – سياسات تحترم الأولويات الوطنية وهياكل الحكومات – فالأولويات الاجتماعية والاستدامة البيئية يجب أن تشكل نظم التجارة والاستثمار على الصعيد الدولي، ويجب أن تُدْعَمَ بنظم للابتكار وحقوق الملكية تقوم على منظور إنمائي قوي.

وتجربتنا في البرازيل وفي منطقتنا تظهر أن مصارف التنمية الوطنية والإقليمية تقوم بدور رئيسي في تمويل مشاريع الهياكل الأساسية الاجتماعية والمادية، فضلا عن التكامل الإقليمي. ويجب تعزيزها وزيادة فعالية ملكيتها وإدارتها المحليتين وإخضاعها للمساءلة.

إن آليات التمويل الابتكارية، مثل المرفق الدولي لشراء الأدوية والتحالف العالمي للقاحات والتحصين، أثبتت أنها أدوات قَيِّمة. وقصص النجاح والابتكار تلك ينبغي أن تأخذها في الحسبان على نحو شامل لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة.

ويجب أن يظل القضاء على الفقر والجوع، اقترانا بسياسة الشمول الاجتماعي، الهدف الرئيسي لأهداف التنمية المستدامة في إطار خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويمكن تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠٣٠، شريطة تقديم الدعم الدولي. ومن الأهمية بمكان أن تحظى الطبقة الوسطى الجديدة في بلدان الشمال وبلدان الجنوب، الآخذة في التزايد على الصعيد العالمي، فضلا عن الفئات الأقل حظا التي ما زالت بانتظار من يخرجها من الفقر والعوز، بفرصة العيش في عالم أكثر عدالة واستدامة. ويتطلب ذلك وضع نماذج أكثر استدامة للانتاج والاستهلاك، وهو هدف مشترك يجب أن نوليه الأولوية في الخطة التحويلية لما بعد عام ٢٠١٥. وفي ريو دي جانيرو، أثبتت الأمم المتحدة قدرتها على مواجهة تحديات عصرنا. ومن مسؤوليتنا الآن أن نحقق المستقبل الذي نصبو إليه.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): بادىء ذي بدء، أود أن أعرب عن تأييد إندونيسيا للبيان الذي أدلى به الممثل الدائم لفيجي بالنيابة عن مجموعة ال ٧٧ والصين.

منذ آخر حوار أجريناه في عام ٢٠١١، تواصلت مشاكل الاقتصاد العالمي، ولم يظهر أي مؤشر أكيد على أنها في الطريق نحو الحل. غير أن بوادر الانتعاش المطمئنة بدأت تلوح في الأفق بصورة بطيئة. والنمو في بعض البلدان المتقدمة النمو يذكي الأمل في تحقيق انتعاش عالمي مستقر في الأعوام القادمة. لكن النمو في الاقتصادات الناشئة تراجع. ونحن جميعا نشعر بالقلق إزاء الركود الاقتصادي والانكماش المالي.

وعلى الرغم من قدرة الاقتصادات الناشئة على التحمل في أعقاب أزمة عام ٢٠٠٨، فإن ركائز التنمية الاقتصادية لديها ليست بما يكفي من القوة لتحمل عبء تحقيق استقرار الاقتصاد العالمي بأسره.

ويعزى ذلك أساسا إلى بعض العقبات القائمة في الاقتصاد العالمي والأسواق المالية التي تؤثر سلبا – من بين أمور أخرى – في الاقتصادات الناشئة. أولا، تؤدي التقلبات المالية العالمية والأزمات الاقتصادية إلى زيادة عدد الفقراء وضعفهم، الأمر الذي يضعف النمو المحلي. ثانيا، يثير انعدام الشفافية في الإدارة الاقتصادية العالمية تحديات كبيرة فيما يتعلق بتنسيق السياسات. وبسبب الترابط والاعتماد اللذين تتسم بهما اقتصاداتنا، فإن من الضروري الإفصاح عن النوايا بطريقة واضحة. ولهذه الأسباب، فإن التعاون والتنسيق بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية يكتسيان أهمية كبيرة.

ومن الأهمية بمكان أيضا التعاون الدولي في ميدان تمويل التنمية، بغية دعم الانتعاش العالمي الذي نشهده اليوم. ولكي يكون التعاون ملائما ومفيدا في الجهود التي نبذلها، فإنه ينبغي أن يغطي خطط العمل المعنية بالمعونة وما بعدها. وينبغي أن يقوم التعاون أيضا على الدروس المستفادة من الممارسات الإنمائية، علاوة على احترام الالتزامات القائمة، وينبغي أيضا أن يستند إلى مشاركة قوية ثابتة وفي حسن نية، على أساس الاحترام المتبادل والمساءلة.

وفي ظل عدم اليقين في الاقتصاد العالمي واستمرار وجود المشاكل الهيكلية، فقد كان التعاون باعثا للكثير من الآمال. ومن الضروري العودة إلى توافق آراء مونتيري والالتزام بروحه ومبادئه على النحو الذي جرى التأكيد عليه في إعلان الدوحة. والأهم من ذلك، ينبغي بذل مزيد من الجهد من أجل إصلاح الهيكل المالي العالمي، والتوصل إلى أحكام بشأن التمويل المبتكر والتجارة العادلة. ومن شأن تحقيق الأهداف والوفاء بجميع الالتزامات المنصوص عليها في الركائز الست لتوافق آراء مونتيري بطريقة تكاملية ومتوازنة، أن يمكّن البلدان النامية من مواصلة دورة الرخاء، التي تسهم بدورها في استقرار الاقتصادي العالمي بصورة دائمة.

ويعتمد إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية العالمية لما بعد عام ٢٠١٥ على تنفيذ التزامنا العالمي بتمويل التنمية. وفي ذلك الصدد، نحث بقوة على التشديد – من خلال هذا الحوار – على ضرورة عقد مؤتمر بشأن متابعة تمويل التنمية قبل أن نقرر بشأن خطة جديدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويكتسي مؤتمر من هذا القبيل أهمية خاصة، لكونه يتيح منبرا هاما للاتفاق على جميع العمليات المتصلة بتمويل التنمية، بما في ذلك التنمية المستدامة التي تدعم الأعمال التحضيرية المتعلقة بطرائق تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ختاما، وإذ يزداد الزخم الذي يحققه انتعاش اقتصادات الدول المتقدمة، فإننا نرى أن هناك فرصة كبيرة لاتخاذ نهج جديد من شأنه المضي قدما بخطة تمويل التنمية.

السيد عبد المؤمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): ها نحن نناقش المسألة الهامة المتمثلة في تمويل التنمية في سياق رفيع المستوى، في بداية دورة جديدة للجمعية العامة. ويدل ذلك في حد ذاته على الأهمية التي نوليها لهذا الموضوع. ويتجاوز الموضوع الرئيسي لهذا الحدث إلى ما هو أبعد من توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة. فهو يشمل أيضا مجمل الوثائق الختامية للمؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة.

وإذ نواصل تقييم النتائج ومقارنتها بالتعهدات المعلنة، يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار جميع الالتزامات المتعهد بها في مختلف الأحداث الرفيعة المستوى التي عقدت في السنوات الأخيرة، وأن نحدد بطريقة موضوعية موقف تلك الوعود. وفي ذلك الصدد، يؤيد وفد بلدي البيان الذي أدلي به في وقت سابق ممثل فيجي بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل بنن باسم أقل البلدان

نموا. وكما ذكرا من قبل، فإنه يجب علينا أن نسعى إلى تحديد السبل الكفيلة بتنفيذ القرارات التي اتخذت في مونتيري والدوحة وفي أماكن أخرى بفعالية وعلى وجه السرعة.

وأود أن أشير إلى بعض النقاط على وجه الاستعجال، لتوجيه الانتباه إلى آراء وشواغل بنغلاديش أمام هذه الجمعية. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره عن متابعة وتنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية (A/68/357). وهو أمر مفيد حقا، ونشكر الأمانة العامة على حسن عملها.

أود أولا وقبل كل شيء، أن أتطرق إلى مسألة التجارة. فقد أقر قادتنا في مونتيري والدوحة على حد سواء، بأن التجارة الدولية قوة دافعة للتنمية. وللأسف، فما زلنا بانتظار اتخاذ إجراءات ملموسة تدل على اعتراف الزعماء العالميين بتلك الحقيقة. فعلى ما يزيد على عقد من الزمان، ما زالت أقل البلدان نموا موعودة بالوصول إلى أسواق معفاة من الرسوم الجمركية وخالية من الحصص لجميع منتجاتها إلى جميع البلدان المتقدمة النمو. وللأسف، فنحن لا نزال بعيدين جدا عن بلوغ ذلك الهدف. ومن المؤسف أيضا أن أقل البلدان نموا ما تزال تواجه إلى اليوم حواجز الإعفاء من التعريفة الجمركية، وتعريف الحواجز التجارية، علاوة القواعد الصارمة التي تفرضها بلدان المنشأ – وتكون غير واقعية في بعض الحالات – بالإضافة إلى التدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية وغيرها من الحواجز الأخرى التي لا تعد ولا تحصى التي تعوق التجارة. ولا غرو أن تكون الحصة العالمية لأقل البلدان نموا في التجارة العالمية منخفضة للغاية، إذ تقدّر بنحو ١ في المائة.

وأود أن أشاطركم حقيقة بسيطة جدا. ففي عام ١٩٧١ لم يكن هناك سوى ٢٥ بلدا من فئة أقل البلدان نموا، وأن نصيبها من التجارة العالمية كان حوالي ١ في المائة. واليوم، هناك ٤٩ بلدا من فئة أقل البلدان نموا. وللأسف، فإن حصتها من التجارة العالمية لا تزال على الأرجح تقدّر بحوالي ١ في المائة. وذلك أمر محزن للغاية بالنسبة لنا جميعا. ليس ذلك فحسب، بل إن التجارة العالمية ما تزال تتركز في عدد قليل من البلدان وفي عدد قليل من المنتجات. وندعو الوزراء والزعماء الذين سنجتمع معهم في بالي في كانون الأول/ديسمبر إلى اتخاذ خطوات عاجلة، فضلا عن التوصل إلى تفاهم مشترك واتخاذ قرار من شأنه أن يكفل وصول أقل البلدان نموا إلى الأسواق العالمية دون فرض رسوم جمركية ودون حصص بطريقة تتسم بالكفاءة والفعالية.

ولكي نكفل الوصول إلى الأسواق بطريقة مجدية حقا وتسهم بشكل كبير في الجهود الإنمائية لأقل البلدان نموا، فنحن بحاجة إلى تلقي المساعدة في الوصول إلى التجارة ونقل التكنولوجيا بتكلفة معقولة وتمكّن أقل البلدان نموا من بلوغ عصر التكنولوجيا، وبالتالي الوصول إلى سوق المنتجات الصناعية. وأخشى ألا نتمكن من تحقيق هدفنا المتمثل في تخرّج نصف أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠– على النحو المتفق عليه في برنامج عمل اسطنبول – بصورة تامة.

وتتمثل الأولوية التالية بالنسبة لنا – بطبيعة الحال – في تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي حين تعهدت البلدان المتقدمة النمو بتقديم نسبة تتراوح ما بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي في شكل مساعدة إنمائية رسمية إلى أقل البلدان نموا منذ أكثر ما يربو على عقد من الزمان، فإننا نشهد اتجاها لانخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أكثر البلدان ضعفا وتهميشا. وقد ذكر الأمين العام في تقريره أن المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نموا قد انخفضت من نسبة ٠,١١ في المائة من الدخل القومي الإجمالي لشركاء التنمية في عام ٢٠١١ إلى ٠,١٠ في المائة في عام ٢٠١٢. وهذا الاتجاه مثير للقلق حقا. وعلى الرغم من أن أننا نلاحظ وفاء عدد قليل من البلدان المانحة بمستوى تعهداتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية،

بل ويتجاوز بعضها تلك المستويات – وهو أمر نشكرها عليه – فلا نزال نشعر بالقلق إزاء اتجاه معظم كبرى الجهات المانحة إلى تخفيض مساعداتها الإنمائية الرسمية في عام ٢٠١٢، على الرغم من أننا نستخدم تلك المعونات بكفاءة.

ويجب أيضا أن ننظر بعين ناقدة إلى نوعية المعونة. ونحن بحاجة إلى أن نتبع إرشادات توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، حيث جرى التشديد على أن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تكون مدفوعة بالطلب، إلى جانب الملكية القطرية.

وعلى الرغم من أن توافق آراء مونتيري لم يتناول على وجه التحديد مسألة تغير المناخ، فإن إعلان الدوحة، وبطبيعة الحال، الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠١٢ (ريو+٢٠) (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) سلط الضوء على الضعف المناخي. وتدعو بنغلاديش، بوصفها بلدا ضعيفاً أمام تقلبات المناخ، الشركاء الإنمائيين إلى التخفيف من آثار تغير المناخ. حيث أن ارتفاع مستوى سطح البحر بمقدار متر واحد من شأنه أن يؤدي إلى إغراق ما يقرب من ثلث بلدي، واقتلاع أو تشريد بين ٣٠ و ٤٠ مليون بنغلاديشي من ديارهم ووظائفهم ومهنهم التقليدية. من الملح أن يتخذ المجتمع العالمي خطوة إلى الأمام لمعالجة هذه القضية معا.

والمسألة الهامة الأخرى بالنسبة لوفد بلدي هي مسألة التحويلات المالية. جرى التسليم في توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة وفي غيرها، بأن التحويلات المالية عنصرا رئيسيا ومحركا للتنمية في البلدان الأشد فقراً، وتعهد قادة العالم بالعمل من أجل تقليل تكاليف التحويلات المالية. وفي الأسبوع الماضي، نظم رئيس الجمعية العامة، الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية هنا في الأمم المتحدة، والذي تعهد أصحاب المصلحة خلاله بتقليل تكاليف التحويلات المالية وجعل النظام أكثر كفاءة وفعالية من حيث التكلفة وذا جدوى. علينا الوفاء بتلك الالتزامات.

وأخيرا، أود أن أجدد التزام بنغلاديش تجاه خطة للتنمية مراعية لمصالح الشعوب ومواتية للكوكب ومنصفة ومستدامة. ووفد بلدي مستعد دائما لمساعدة جميع الجهات صاحبة المصلحة في كفالة أن تمويل التنمية هو بحق للتنمية من أجل الجميع.

السيد المجربي (ليبيا): أود بداية أن أتقدم إليكم بالشكر والتقدير على تنظيمكم لهذا الحوار الرفيع المستوى السادس بشأن تمويل التنمية.

كما أعبر عن تضامن وفد بلدي مع ما ورد في بيان فيجي باسم مجموعة ٧٧ والصين وبيان إثيوبيا باسم الدول الأفريقية.

عقدت الأمم المتحدة عدة مؤتمرات رئيسية تتعلق بموضوع التنمية، وبشكل أكثر تحديدا، فيما يتعلق بموضوع تمويل التنمية، مؤتمر مونتري عام ٢٠٠٢. وخلاله تم التوصل إلى توافق تضمن عدة إجراءات، بدءا من تعبئة الموارد المالية والدولية وانتهاء بتحسين وتنسيق تماسك الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية وكلها لأغراض التنمية، إلا أن الأزمة المالية والاقتصادية التي عصفت بالعالم أثرت سلبا على ما تم التعهد به خلال المؤتمر والمؤتمرات الأخرى ذات الصلة. وفي هذا الإطار وبالنظر إلى الصعوبات التي واجهت الالتزام بما تم الاتفاق عليه خلال مؤتمر مونتيري، والبحث في إمكانية إيجاد حلول لها عقدت الأمم المتحدة المؤتمر الاستعراضي في الدوحة عام ٢٠٠٨، بهدف استعراض مدى التقدم المحرز على صعيد توافق آراء مونتيري والتأكيد على الأهداف والالتزامات الواردة في التوافق. والتي من ضمنها مسألة الزيادة في حجم المساعدات الإنمائية في إطار شراكة قائمة على المسؤولية المتبادلة وتقوية القدرات والسلم والأمن والحوكمة الجيدة والديمقراطية.

من جانب آخر وبالنظر إلى الارتباط الوثيق بين النمو الاقتصادي وتعبئة الموارد المحلية، فإن الانتعاش الاقتصادي العالمي وتوازنه واستدامته من عدمها يؤثر سلبا أو إيجابا على الجانب

المتعلق بتعبئة الموارد المحلية في البلدان النامية. وهنا تبرز أهمية إقامة نظام اقتصادي عالمي يقوم على العدالة والإنصاف تشارك في وضع أسسه البلدان النامية بما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي ويبعد العالم عن الأزمات الاقتصادية والمالية.

إضافة إلى ما سبق، فإن معدلات البطالة المرتفعة هي الأخرى تعرقل مسألة تعبئة الموارد المحلية. وعليه، فإن الأمر يتطلب اتخاذ تدابير منسقة للتصدي للنقص الحالي في فرص العمل بما يؤدي إلى توفير فرص العمل واستيعاب الباحثين عنه. وإضافة إلى ذلك فإن البيئات المحلية المواتية للنشاط الاقتصادي تمثل الأساس لتعبئة الاستثمار الخارجي والمحلي في آن واحد.

كما أن التجارة الدولية هي الأخرى شهدت تقلبا ملحوظا منذ بداية الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. إن عدم اختتام جولة مفاوضات الدوحة أضر كثيرا بالبلدان النامية كونها تعتمد على التجارة الدولية في توفير موارد مالية توظفها في خططها التنموية. وعليه فإن الحاجة ملحة لاختتام الجولة بما يؤدي إلى إقامة نظام تجاري دولي عادل ومنصف وغير تمييزي يساعد على توفير الموارد المالية للبلدان النامية التي بدورها توظف لأغراض التنمية.

وفي هذا الإطار، ووفقا لتوصيات مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو+٢٠) من حيث تشكيل لجنة مالية تبحث في مصادر لتمويل التنمية تكون واضحة ويمكن التنبؤ بها، نأمل للجنة، بعد مباشرتها في مهامها، أن تنتهي من ذلك حسب السقف الزمني المحدد لها وتتوصل إلى استنباط مصادر لتمويل التنمية يمكن الاعتماد عليها وتلبي طموحات البلدان النامية، بما يؤدي إلى تعزيز التعاون المتعدد الأطراف ويكون أكثر فاعليه وأكثر شمولا.

السيدة بايك جي – ياه (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية): كما أشار تقرير الأمين العام حول طرائق عملية متابعة تمويل التنمية (A/67/353)، ستكون احتياجات التمويل لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتحقيق التنمية المستدامة كبيرة للغاية، تفوق بكثير موارد القطاع العام. ورغم مرور أكثر من خمس سنوات على الأزمة المالية العالمية، لا يزال الاقتصاد العالمي يعاني الضعف وتباين مستويات الانتعاش. وفي ظل تلك الخلفية المعقدة، نتناول مسألة التمويل من أجل التنمية في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. أود أن أتشاطر آراء جمهورية كوريا، مع التركيز على خمس نقاط رئيسية.

أولا، أود أن أشير إلى أن زعماءنا أقروا في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام ٢٠١٢، بأننا من أجل تعزيز التنمية المستدامة، بحاجة إلى تعبئة كبيرة للموارد من مصادر متنوعة وإلى الاستخدام الفعال للتمويل. ترى جمهورية كوريا أن هذا ينبغي أن يكون بمثابة المبدأ التوجيهي في مداولاتنا في المستقبل بشأن تمويل التنمية. وبغية الاضطلاع بالمهمة الحالية المتمثلة في القضاء على الفقر، والتصدي للتحديات الجديدة مثل تغير المناخ وزيادة أوجه عدم المساواة، نحن بحاجة إلى تعبئة الموارد الخاصة والعامة والمحلية والدولية. ويجب علينا أيضا أن نكفل فعالية تنمية جميع الموارد المالية، ولا سيما المساعدة الإنمائية الرسمية، من خلال زيادة استقرارها وإمكانية التنبؤ بها.

ثانيا، يتحمل كل بلد المسؤولية الأساسية عن تنميته، ويجب أن يأتي الجزء الأكبر من الموارد العامة لكل بلد بغية تحقيق التنمية من تعبئة الموارد المحلية. وتبين تجربة جمهورية كوريا الإنمائية الخاصة أنه، في نهاية المطاف، تستمد تعبئة الموارد المحلية من النمو الاقتصادي الشامل والمستدام ويتحقق مثل هذا النمو من خلال استراتيجية وسياسة إنمائية فعالة. كما نشير إلى أن العديد من البلدان النامية لديها القدرة على حشد كمية كبيرة من موارد إضافية من خلال فرض الضرائب. وفي ذلك الصدد، ينبغي تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد والتهرب من دفع الضرائب والتدفقات المالية غير المشروعة على الصعيدين المحلي والعالمي.

ثالثا، أؤكد أن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال عنصرا حاسما من عناصر تمويل التنمية، خاصة في البلدان التي تواجه حالات خاصة، بما في ذلك أقل البلدان نموا. وهي كذلك وسيلة هامة لتعبئة التمويل الخاص من أجل التنمية المستدامة. ونشعر جميعا بقلق بالغ حيال انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية على مدى العامين الماضيين. لذلك، تلتزم جمهورية كوريا بتوسيع نطاق حجم المساعدة الإنمائية الرسمية. قمنا، في عام ٢٠١٢، بزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية لدينا بأكثر من ١٧ في المائة، محققين أعلى معدل زيادة فيما بين البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

رابعا، ترحب جمهورية كوريا، بوصفها عضوا في الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية، بالجهود المبذولة حتى الآن لتعبئة أشكال جديدة من الموارد. ويسرني أن أبلغكم أنه بغية دعم هذه السبل المبتكرة، قامت كوريا بتمديد رسم التضامن المفروض على تذكرة الطيران الخاصة بها حتى عام ٢٠١٧. كما ينبغي النظر في صناديق جديدة لتمويل المناخ، بما في ذلك الصندوق الأخضر للمناخ، في إطار عالمي أوسع نطاقا لتمويل التنمية المستدامة. وجمهورية كوريا، بوصفها البلد المضيف، على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى للإطلاق السلس للصندوق والتعجيل بتحقيقه.

وأخيرا، تتطلب الخطة الإنمائية الجديدة تجديد الشراكة العالمية من أجل التنمية. وينبغي أن تكون هذه الشراكة العالمية شكلا أوسع بكثير من التعاون يتجاوز نطاق مجرد تعبئة الموارد المالية. وينبغي أن تكون منبرا عالميا شاملا ومرنا لأصحاب المصلحة المتعددين، ويجب انخراط جميع الجهات الإنمائية الفاعلة فيها، بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وترى جمهورية كوريا أن شراكة بوسان للتعاون الإنمائي الفعال، التي أطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٢، يمكن أن تسهم في تجديد وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية – على سبيل المثال، من خلال العمل بوصفها آلية للمساءلة العالمية المتبادلة. وسيسهم الاجتماع الوزاري الأول لشراكة بوسان العالمية، الذي سيعقد في المكسيك في نيسان/أبريل عام ٢٠١٤، والندوة الرفيعة المستوى لمنتدى التعاون الإنمائي التي ستعقد في كوريا في عام ٢٠١٥ في النهوض بالشراكة العالمية للتنمية، وكذلك التفاعل بين عملية شراكة بوسان وعملية ما بعد عام ٢٠١٥.

وأؤكد مجددا التزام جمهورية كوريا القوي بالانخراط بشكل بناء في الجهود الدولية لتمويل التنمية والشراكة العالمية من أجل التنمية.

السيد معتز أحمدين خليل (مصر): أود في البداية أن أعرب عن تأييد بلدي للبيانين اللذين أدلى بهما الممثل الدائم لفيجي باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين والممثل الدائم لإثيوبيا باسم المجموعة الأفريقية.

إن الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية هو المحفل الرئيسي لمراجعة ما تم تنفيذه من تعهدات في ظل التحديات المالية والاقتصادية الضخمة التي تواجه الاقتصاد العالمي. بما فيها الموجة الثانية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية التي تجلت ملامحها في أزمة الديون السيادية واستمرار تراجع معدلات التشغيل وتنامي الارتفاع في أسعار الغذاء والطاقة. وكل ذلك يضاعف من أعباء الدول النامية، ويحد من قدرتها على خلق فرص العمل، والقضاء على الفقر، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. إن هذه التحديات تمثل اختبارا حقيقيا لمصداقية الالتزام بتعزيز المشاركة العالمية من أجل التنمية وبمساندة جهود الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، وهو الالتزام الذي تم تأكيده في محافل دولية عدة، آخرها الاجتماع الخاص الرفيع المستوى لمتابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الذي انعقد يوم ٢٥ أيلول/سبتمبر.

لقد أكدنا جميعا في مؤتمر مؤتمر ريو+٢٠ ضرورة التصدي للتحديات الراهنة، والناشئة والجديدة في مجال التنمية

المستدامة. لكن ذلك لن يتحقق بدون تعبئة الموارد المالية لدعم جهود الدول النامية. ونرحب في هذا الصدد بتشكيل مجموعة الخبراء الدوليين المكلفة باقتراح استراتيجية دولية لتمويل التنمية المستدامة وبدء أعمالها. ونؤكد أن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ أو أهداف التنمية المستدامة أو خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الجاري التشاور بشأنها حاليا، لا يمكن أن يتحقق إلا عبر تعزيز المشاركة العالمية من أجل التنمية بين الدول المتقدمة النمو والنامية، وفيما بين دول الجنوب؛ وتعزيز المشاركات بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، ومنح أولوية متقدمة لدعم جهود التنمية في الدول النامية، بما يتطلبه ذلك من تعبئة موارد إضافية لتمويل التنمية، ولمواجهة التحديات الناشئة في مجالات الطاقة والأمن الغذائي وتغير المناخ وغيرها؛ من أجل تنفيذ الالتزامات المشتركة لتوافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة.

إن الدول النامية تبذل جهودا مضاعفة لتنفيذ تعهداتها في مونتري وفي الدوحة عبر توجيه قدر متنام من الموارد المحلية لتنفيذ استراتيجيات التنمية، واتباع سياسات اقتصاد كلي سليمة تستهدف تحقيق أهداف التنمية وفق الأولويات الوطنية. وإحراز المزيد من التقدم في ترسيخ الشفافية والحكم الرشيد، لكن نجاح الاستراتيجيات الوطنية يتطلب كذلك توافر بيئة دولية ملائمة، بيئة تعكس المكانة المحورية لقضية التنمية على جدول أعمال الاهتمامات الدولية وتعكس الإرادة الدولية للدفع بها إلى الأمام.

ولا شك أن وفاء الدول المتقدمة النمو بتعهداتها والتزاماتها إزاء تمويل التنمية يأتي في مقدمة عناصر تلك البيئة المواتية خاصة، تخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج القومي لصالح تمويل التنمية، والوفاء بما تعهدت به دول مجموعة الثمانية خلال مؤتمر قمة غلين إيغلز بمضاعفة المساعدات الإنمائية الرسمية لأفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، وتنفيذ الإعلان السياسي حول الاحتياجات الإنمائية لأفريقيا والوثيقة الختامية لمؤتمر الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وأثرها على التنمية، وغيرها من نتائج وأهداف متفق عليها لم يتم تنفيذها حتى الآن.

إذا كنا نتابع عن كثب مختلف المبادرات الخاصة بآليات التمويل المبتكرة وننظر فيها بعين الاعتبار، فإننا نؤكد أهمية أن تكون الموارد الناتجة عن تلك الآليات إضافية ومكملة لتلك الناتجة عن المصادر التقليدية لتمويل التنمية، مثل المساعدات الإنمائية الرسمية، والاستثمارات التفضيلية، وألا يعتبرها مروجوها بديلا عن تلك المصادر التقليدية. ونطرح في هذا السياق الأفكار الآتية. أولا، ضرورة تعظيم الدور التنموي للتجارة الدولية. ونؤكد هنا أهمية أن يخرج المؤتمر التاسع لمنظمة التجارة العالمية المقرر عقده من ٣ إلى ٦ كانون الأول/ديسمبر في بالي بقرارات واضحة تؤكد احترام الولاية التنموية لجولة مفاوضات الدوحة وتفعلها وتدعم الدول النامية في مجالي النفاذ للأسواق والمعونة لصالح التجارة.

ثانيا، ندعو إلى النظر في إنشاء آلية دولية تضم جميع الدول الدائنة والمدينة لتحقيق المعالجة الشاملة لمسألة الديون، بما في ذلك ديون الدول المتوسطة الدخل من أجل مواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية على قدرة هذه الدول على تحمل أعباء الدين الخارجي.

ثالثا، ندعو إلى القيام بجهد دولي منسق وجدي لاتخاذ إجراءات ملموسة لإعادة الأموال المهربة إلى مواطنها الأصلية. إن عودة تلك الأموال ستشكل مصدرا هاما لدعم جهود الدول النامية في التنمية. ولمكافحة وردع الفساد والجريمة المنظمة التي تقتطع من فرص المجتمعات النامية للاستفادة من مواردها.

رابعا، ندعو إلى تعزيز صوت ومشاركة الدول النامية في عملية اتخاذ القرار الدولي لإنجاز الإصلاح المطلوب في النظام الاقتصادي والمالي العالمي، ونؤكد بهذه المناسبة أهمية ضمان التمثيل العادل للدول النامية، خاصة الدول الأفريقية، في جميع الترتيبات والآليات الدولية المتعددة الأطراف، الرسمية وغير

الرسمية منها، المتعلقة بصناعة القرار الاقتصادي الدولي. كما نؤكد أهمية احتفاظ الأمم المتحدة بالدور الرئيسي في متابعة تحقيق التقدم المنشود، بدعم من جميع الآليات والمنتديات والتجمعات الأخرى.

خامسا، تتطلع مصر إلى توافق الدول الأعضاء حول عقد مؤتمر آخر لاستعراض ما تم تنفيذه من قرارات مونتيري والدوحة، وتحديد العقبات التي تواجه عملية التنفيذ، وسُبل التصدي لها. ونؤكد ضرورة عقد هذا المؤتمر في أجل قريب مناسب يمكّن من دمج نتائجه في عملية اعداد خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

إلى جانب ما عانت منه مصر كغيرها من الدول النامية من تحديات تتصل بتداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، وأزمتي الغذاء والطاقة، باعتبارها إحدى الدول النامية المستوردة الصافية للغذاء، يواجه الاقتصاد المصري في المرحلة الراهنة تحديات إضافية تتعلق بتوفير الموارد اللازمة لتعزيز الانفاق الاجتماعي لتحسين مستوى المعيشة، وتحقيق العدالة والاندماج الاجتماعيين باعتبارهما من العوامل الأساسية المساهمة في تهيئة مناخ مؤاتٍ لعملية التحول الديمقراطي التي تمر بها مصر. ولا شك أن تنفيذ الأفكار الخمس التي عرضتها الآن من شأنه أن يساهم في عملية التصدي لهذه التحديات التي تشترك فيها الكثير من الدول البلدان النامية.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): إني مدرك لضيق الوقت، لذلك سأعمل على توفير نص كامل لملاحظاتي في مرحلة لاحقة.

ترحب نيوزيلندا بهذه الفرصة لاستعراض الجهود لتحقيق أهداف توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، ولا تزال الأهداف هامة جدا حيث بدأ العمل على خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد لاحظ العديد من الدول الحاجة إلى تناول مسائل التنفيذ منذ البداية، ولا سيما أهداف التنمية المستدامة، وما هو جلي جدا بالفعل أن نهج: الأمور تسير عل مايرام لن يكون كافيا. علينا أن نستخدم جميع الخيارات التي قد تتاح لتعبئة التمويل. وقد تم الاعتراف بمعظم تلك الخيارات في مونتيري والدوحة، ولكن لا يزال يتعين تحقيق إمكاناتها الكاملة.

على الرغم من الأزمة المالية العالمية والتعافي الجزئي منها، لا يزال مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية لنيوزيلندا منصفا ومستقرا. وفي الحقيقة يمكننا الآن أن نتوقع زيادة في المساعدة مع عودة التوازن المالي إلى حسابات الحكومة.

إن فعالية التنمية والتنسيق بين المانحين عنصر رئيسي في الاستفادة من قيمة كل دولار من دولارات المساعدة الإنمائية الرسمية. وفي منطقتنا الإقليمية، عزز اتفاق منتدى جزر المحيط الهادئ – اتفاق كيرنس بشأن تعزيز التنسيق الإنمائي في المحيط الهادئ – من الفعالية، بما في ذلك من خلال آلية استعراض الأقران.

إن آليات التمويل التقليدية يمكن أن تكملها الآن الشراكات الجديدة، بما في ذلك القطاع الخاص. وقد أقر منتدى بوسان بشأن فعالية المساعدة بالحاجة إلى مزيد من الشراكات الشاملة القائمة على ملكية البلد. وقد عدلت نيوزيلندا من مساعدتها الإنمائية الرسمية لبناء شراكات مختلفة، بما في ذلك تلك الشراكات من أجل مشاريع الطاقة المتجددة التي انبثقت من مؤتمر قمة الطاقة لمنطقة المحيط الهادئ الذي انعقد في أوكلاند.

تتفق نيوزيلندا مع بيليز، التي تكلمت في وقت سابق بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة، على الحاجة إلى التعاون والشراكة والعمل الجماعي. لذلك إزاء تلك الخلفية، نرحب بموضوع الشراكات من أجل المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المقرر عقده في ساموا في عام ٢٠١٤، ونلاحظ بوجه الخصوص أن ساموا تخطط لإطلاق شراكة لاستحداث الوظائف للشباب. ومهما يكن من أمر، ما من خيار واحد يناسب الجميع. وعلينا أن نكون منفتحين على

طائفة كاملة جديدة ومتنوعه من طرق تسيير العمل تؤدي إلى نتائج على أرض الواقع بغض النظر عن هياكلها.

لا تزال التجارة عنصرا مركزيا في النمو والانتعاش الاقتصاديين. وثمة طريق للدفع قدما بوضع الأقل حظا من الناس في العالم، ألا وهي وضع اطار يمكنهم فيه الانخراط بفعالية في التجارة. لذلك نتفق مع قطر والبرازيل وبنغلاديش وغيرها من البلدان على أنه لا بد من مضاعفة الجهود للتحرك قدما بخطة الدوحة للتنمية، بما في ذلك تحقيق نتيجة ناجحة في المؤتمر الوزاري التاسع للمنظمة التجارة العالمية المزمع عقده في بالي والذي أيده العديد من البلدان، وهي نتيجة يمكن أن تكون نقطة انطلاق نحو الجهود التي تختتم خطة الدوحة للتنمية في الفترة التي تلي مؤتمر بالي.

خلال السنة المقبلة، سوف نمهد لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد اطلعنا بالفعل على تقرير فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسوف يقدم الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة ولجنة الخبراء الحكوميين الدوليين المعنية بتمويل التنمية المستدامة تقريريهما في أيلول/سبتمبر ٢٠١٤. وثمة هيئات أخرى وجهات أخرى ذات مصالح، من قبيل لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، واجتماع العام المقبل على المستوى الوزاري للشراكة العالمية من أجل التعاون الإنمائي الفعال يمكنها أيضا تقديم مساهمة في هذا الصدد. وباختصار، علينا أن نكون منفتحين للأفكار من جميع هذه المصادر والعمل معا من أجل مستقبل أفضل للجميع.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.